جامعة قاصدي مرباح، – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان :

دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)

من إعداد الطالب: إدريس زغاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 03 جويلية 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / إلياس بدوي ..... (أستاذ جامعة ورقلة) رئيساً
الدكتور / السعيد هتهات ... (أستاذ جامعة ورقلة) مشرفاً و مقرراً
الدكتور / عبد الباقي بضياف ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح، – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان :

دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)

من إعداد الطالب: إدريس زغاد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 03 جويلية 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور / إلياس بدوي ..... (أستاذ–جامعة ورقلة) رئيساً
الدكتور / السعيد هتهات ... (أستاذ جامعة ورقلة) مشرفاً و مقرراً
الدكتور / عبد الباقي بضياف ..... (أستاذ جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية 2019/2018

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما ومن في الكون، إلى من يشارك اسمهما اسمي في هذا العمل،

من قال الله تعالى فيهما: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا". صدق الله العظيم.

إلى والدي: **أبي** رحمه الله وإلى **أمّي** العزيزة حفظها الله .

أهدي نجاحي إلى **زوجتي** الغالية التي ساندتني وصبرت عن إنشغالي، ودعمتني في عملي، وأبت إلا أن تشاركني كل طموحاتي، فهي لها يد في كل خير أنا فيه، مع شكري وحبّي ودعائي.

أهدي عملي إلى أميراتي من صلبّ طفلتيّ الغاليتين **مارية** و**حنين**، هنّ شمعتان أنارتا دربي وطريقي، هنّ مصدر قوّتي وأملي ومستقبلي، لكما ليس حبّي فقط ... بل كلّ قلبّي.

أهدي نجاحي لكل الإخوة والعائلة والأهل.

إلى جميع أصدقائي وزملائي في العمل وأساتذتي الأفاضل

إلى روح الأستاذ: **بن مالك محمد حسان** "رحمه الله"

فشكرا لكم جميعا.

إدريس

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى أولا و آخرا.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد و إخراج هذا العمل المتواضع.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف:

الدكتور : **السعيد هتهات**

على قبوله الإشراف على هذا البحث، وكذا توجيهاته العلمية، المنهجية ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة الكلية

وخاصة أساتذة وعمال قسم العلوم الإقتصادية.

شكرا لكم جميعا

إدريس

الملخص

إن دراستنا لموضوع بحثنا والذي يدور مضمونه في دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم والذي كان على أساس إشكالية عامة هي: ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر؟

فالبطالة والتضخم أضحيا من أخطر المشاكل التي تواجه العالم عامة، والدول النامية خاصة ومنها الجزائر، وهذا لتعدد أنواعها وأسبابها. ووفقا لمنحنى فيلبس الذي يبني العلاقة بين البطالة والتضخم والذي كان منطلقا لنا في دراستنا التي اقتضت تحليلا شاملا للبطالة والتضخم في الجزائر. كما رأينا أن الدولة وفي إطار مخططاتها للقضاء على البطالة والتضخم، وضعت عدة برامج في هذا المجال، لكنها كانت غير كافية أمام التفاقم المحتوم لهذه الظاهرتين بالإضافة لكونها ذات فعالية محدودة من حيث الزمان والمكان وبالرغم من قدراتها البشرية والمادية والمالية المعتبرة لتحقيق هدفها وهو القضاء على الظاهرتين لكن لم تحد منهما.

ومن هنا تأتي إجابتنا على التساؤل المطروح علاقة البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري فهي مضطربة بين علاقة طردية وعكسية نسبيا خلال الفترة المدروسة (1980−2018).

الكلمات المفتاحية : التضخم ؛ البطالة ؛ منحنى فيلبس ؛ الجزائر.

Summary

This study is aiming at shedding light on the relationship between unemployment and inflation through identifying the nature of the links between unemployment and inflation in Algérie.

Because of the various forms and the different causes they have, unemployment and inflation are among the most serious problems facing the world in general, and the developing countries, especially Algeria. In light of the new developments and changes that have recently taken place. According to the Phelps curve, which shows the relationship between unemployment and inflation, and which was the starting point for our study requiring a comprehensive analysis of unemployment and inflation in Algeria, In the framework of its plans to stop unemployment and inflation, the State has made several programs, which keep unable to fulfill the role being assumed to and ineffective in terms of time and space, despite all the considerable human, material and financial means to achieve the goals above stated .

The study concluded the analysis with an attempt to answer the main question about the links of unemployment and inflation in the Algerian economy; it states that it was unstable between being sometimes directly or inversely related during the period in question (1980-2018)

Keywords: inflation; unemployment; Phelps curve; Algeria.

قـائـمـة الـمـحـتـويـات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية 1

المبحث الأول: مفاهيم نظرية في التضخم والبطالة 3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم. 3

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة. 9

المطلب الثالث: نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة 16

المبحث الثاني: دراسات سابقة في الموضوع. 25

الفصل الثاني: البطالة والتضخم في الجزائر 30

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة 32

المطلب الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة 32

المطلب الثاني: الأدوات الكمية والتحليلية المستخدمة في الدراسة 40

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 47

المطلب الأول: نمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر الفترة 1980-2018. .. 47

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر 49

الخاتمة العامة: 57

المراجع

قـائـمـــة الـــجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	معدلات التضخم في الجزائر الفترة (1980-2018)	34
(2-2)	معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018	37
(2-3)	يمثل قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	40
(2-4)	نتائج اختبار السببية بين التضخم والبطالة في الجزائر	47
(2-5)	نتائج تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم	50
(2-6)	نتائج اختبار وايت	53
(2-7)	مصفوفة الارتباط بين البطالة والتضخم.	55

قـــائـــمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	إيضاح من هم العاطلون	**10**
(2-1)	سياسات مكافحة البطالة	**15**
(3-1):	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك	**17**
(4-1):	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين	**19**
(5-1)	منحنى فيلبس الأصلي	**20**
(6-1)	منحنى فيلبس في الأجل الطويل.	**23**
(1-2)	يمثل معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1980- 2018)	**35**
(2-2)	المؤشرات الإحصائية الوصفية للتضخم	**36**
(3-2)	يمثل معدل البطالة في الفترة 1980-2018	**38**
(4-2)	المؤشرات الإحصائية الوصفية لمعدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018	**39**
(5-2)	التمثيل النقطي ما بين البطالة والتضخم	**48**
(6-2)	يمثل مجالات قبول أو رفض الاختبار	**52**
(7-2)	القيم المقدرة للبطالة بواسطة المعادلة	**54**

المقدمة

أ – توطئة:

تنال مشكلتي البطالة والتضخم اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي نظرا لما تحملانه من تطورات وتغيرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا السبب فهما يكتسيان أهمية بالغة من حيث اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، وامتد الاهتمام إلى بعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية محاولة منهم لتفسير الخلل ومعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء هاتين الظاهرتين، حيث يعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي. ولسوء الحظ، فإن التضخم عادة ما يزداد عندما تقترب البطالة من حالة التوظيف الكامل.

كما عانت الجزائر هي الأخرى ولزالت تعاني نسب مرتفعة للبطالة والتضخم، وأصبحت الدولة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وانعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، كما أن السياسية التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تطلبت ضخ أمولا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض والإصدار النقدي الواسع بدون مقابل من الإنتاج والعملة الصعبة، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية انعكست هذه الاختلالات جليا على الاقتصاد الجزائري في شكل عجز متزايد للميزانية؛ وعلى الأفراد في شكل ارتفاع لمعدلات البطالة والتهاب الأسعار وانخفاض لمستويات المعيشة. إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الجزائر في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت الحكومة في حيرة من أمرها أما الإجراءات اللازمة لمواجهة البطالة والتضخم.

وفي هذا الشأن فقد ظهرت العديد من الدراسات، أهمها الدراسة التي قام بها ألبان وليام فيلبس في المملكة المتحدة (1861–1957)، والتي أعطت تفسيرا لمجرى التغير في الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار لم يكن متوفرا في النموذج الاقتصادي الكلي الكينزي.

وعليه سوف نركز في هذا البحث على دراسة العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم، باستخدام بيانات حول المعدلين، في الجزائر خلال الفترة (1980–2018).

من خلال هذا السرد البسيط لأهم النقاط الملفتة للانتباه لأهم مراحل تطور البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر، يمكن صياغة إشكالية الموضوع وهي كالآتي:

ب. طرح الإشكالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (في الفترة 1980-2018).

الإشكاليات الفرعية:

- كيف تقيم تطور ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر.
- هل هناك علاقة تبادلية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر.
- ما هي قوة العلاقة بين الظاهرتين في الجزائر.

ت. فرضيات البحث:

- تشهد ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر تزايد من بداية الفترة حتى نهاية الفترة.
- توجد علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة في الجزائر.
- توجد علاقة إسترجاعية بين التضخم والبطالة (Fedd Back).
- توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الجزائر حسب منحنى فيلبس.

ث. مبررات إختيار الموضوع:

- بحكم التخصص الذي ندرسه فان الموضوع له صلة مباشرة لما درس
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع

ج. أهداف الدراسة وأهميتها:

- تتجلى أهداف هذا البحث في محاولة ربط الدراسة النظرية بواقع الاقتصاد الجزائري.
- الكشف عن العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.
- إبراز مسار ظاهرتي البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر في فترة حاسمة (1980-2018).

أهمية البحث تتجلى في محاولة تحليل كل من واقع ظاهرتي البطالة والتضخم باعتبارهما من الأمور التي ينبغي إعطاءها أهمية نظرا لأثارهما السلبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي يعانيها الاقتصاد عامة والمواطن الجزائري خاصة، كما يمكن أن يستمد أهميته من أن

مشكلتي البطالة والتضخم تهم صناع القرارات الاقتصادية فإنه كان من الضروري تحديد وإبراز العلاقة بين هاتين الظاهرتين.

ح. حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: حيث تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري
- الإطار الزماني: حيث تم تحديد فترة الدراسة على مدى 39 عاما، أي في الفترة (1980-2018).

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة، للإجابة على تساؤلات المطروحة معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع التضخم والبطالة خلال الفترة المعطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر، كما سنستخدم المنهج القياسي الاقتصادي في الدراسة التطبيقية، وهذا من خلال الاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية: Eviews9 .

د. صعوبات البحث:

أي بحث في إنجازه لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها:

- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة.
- اختلاف الإحصائيات والبيانات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب.
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.

ذ. هيكل البحث:

سنقوم من خلال هذا البحث بتقسيم البحث إلى فصلين وكل فصل بدوره إلى مبحثين، حيث سنتناول في الفصل الأول الجزء النظري للدراسة، وينقسم بدوره إلى مبحثين الأول سنتناول فيه التعاريف الخاصة بالتضخم والبطالة، والثاني يتحدث عن الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني سنعرض فيه الجزء التطبيقي، وينقسم هو أيضا إلى مبحثين، الأول يتضمن تقديم مختلف متغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، وفي الثاني سنقوم بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات القياسية ومن ثم مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

البطالة والتضخم

في الفكر الإقتصادي

تمهيد:

ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما بظاهرتي البطالة والتضخم، وفي الكثير من الدراسات والأبحاث، والتي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، والآخذة بالنمو على حد سواء، وذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية كالبطالة. ولذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم نظرية في التضخم والبطالة والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: البطالة والتضخم / مفاهيم أساسية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية لكل من البطالة والتضخم والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، وذلك بدراسة عامة حول التضخم والبطالة ودراسة منحنى فيلبس كنموذج:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، فهو يؤثر في السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات سواء كان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري، كما يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.

الفرع الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه

1- تعريف التضخم: تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي نذكر منها:

* **التعريف الأول:** التضخم هو الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب الزيادة في الإصدار النقدي أو الزيادة في الائتمان المصرفي[1]. فهو ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى.

* **التعريف الثاني:** التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس للأسعار عن المستوى العام للأسعار في دولة ما[2].

* **التعريف الثالث:** التضخم هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة من الزمن والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر[3]. فهو عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا[4].

* **التعريف الرابع:** التضخم هو ذلك الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات[5] وبشكل عام التضخم هو ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد.

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 174.

[2]- محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 154.

[3]- نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005، ص 257.

[4]- Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol 1, n 1, 2013, P 300.

[5]- Marc labonte, Inflation, congessionalresearch service, Wachingation, USA, 2010, P 01.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار قدر كبير من العملة والذي يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات، مما يدفع المجتمع إلى الإنفاق أكثر من دخله الحقيقي رغم الارتفاع المتسارع للدخل النقدي.

2- طريقة قياس التضخم:

ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة ما)- المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)}} \times 100 \quad \ldots\ldots (01)$$

الفرع الثاني: أنواع التضخم وآثاره

1- أنواع التضخم: إن من المميزات التي تتمتع بها ظاهرة التضخم هي تعدد واختلاف أنواعها، وذلك باختلاف المعيار المعتمد عليها للتمييز بينها، غير أنه هناك خاصية تجمع بين كل هذه الأنواع ألا وهي "عجز النقود على أداء وظائفها"، ونظرا لذلك سيتم التعرض لمختلف هذه الأنواع وبالاعتماد على معايير مختلفة:

1-1- أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار: بالاعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

- **التضخم الزاحف Creeping inflation:** ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون في زيادة معتدلة في الطلب، أي لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار (التضخم الذي يحدث فيه ارتفاع معتدل وبسيط للأسعار لا يتعدى 10%)[2].

- **التضخم السائر Walking inflation:** وهو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة بالتضخم الزاحف، وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10% وتحديدا بين 30% و40% وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف[3].

- **التضخم الجاري Running inflation:** عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100%، وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10% يسمى التضخم الجاري.

---

[1]- خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10، 2009، ص249.

[2]- كامل علاوي كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[3]- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 184.

- **التضخم الجامح Galloping inflation:** وهو أشد أنواع التضخم آثارا، وضررا على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة على الأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية، وهو يعرف أيضا بالدورة الخبيثة[1].

1-2- أساس تعدد القطاعات الاقتصادي: تتنوع الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار وتنقسم إلى نوعين[2]:

- **التضخم الاستهلاكي أو السلعي Commodité Inflation:** وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.
- ✓ **التضخم الرأسمالي Capital Inflation:** وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويؤثر على مستويات الاستثمار والإنتاج.

2- آثار التضخم: للتضخم عدة آثار على اقتصاديات الدول يمكن ذكر أهمها في الآتي[3]:

أ. أثر التضخم على توزيع الدخل: يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة). أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقة حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

ب - أثر التضخم على ثروة الفرد: يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار

---

[1]- سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2]- سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 136.

[3]- خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005): دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 26-27.

فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

جـ – أثر التضخم على الادخار القومي: يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

د – أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية والمطاعم، محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقض قيمها الحقيقية بات أزيد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

هـ – الأثر على احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات: يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من سياسات علاج التضخم أهمها الآتي:

1– وسائل السياسة النقدية: تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته واضعا للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية

التي تعمل تحت رقابته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي[1]، وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية أهمها الآتي[2]:

- **الوسائل الكمية:** تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:
  - ✓ **سعر إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض.
  - ✓ **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق[3].
  - ✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان.
- **الوسائل النوعية:** تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان، وتستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية ومن هذه الوسائل الآتي[4]:

---

[1]- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 28.

[2]- محمد عبد العالي أحمد رمزي، العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 20013، ص 68-80.

[3]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005، ص 150.

[4]- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 2016-2019.

- ✓ **الإقناع الأدبي:** حيث يتدخل البنك المركزي آمرا للبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك لتحديد الائتمان في حالات التضخم.
- ✓ **تحديد هامش الضمان:** تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان.
- ✓ **الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع:** عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد.

2- وسائل السياسة المالية: تتمثل السياسة المالية في مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازية ... الخ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية ومن أهم وسائل هذه السياسية الآتي[1]:

- **الرقابة على الضريبة:** تمثل الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة لتحقيق النفع العام، وتقوم السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل لأجل تخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وهذا ما يساهم في التقليل من التضخم الناشئ عن زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل.
- **الرقابة على الإنفاق العام:** النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام. ويعتبر الضغط على الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تحد من الزيادة في الطلب الكلي لذا فالحكومة تسعى من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إذا ما كان هذا الإنفاق قد زاد عن مستوى التشغيل الكامل فيسبب حدوث تضخم، لذا يتم خفض النفقات العامة من خلال الرقابة الصارمة على الإنفاق (الاعانات).

[1]- أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 65-70.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر البطالة أحد أخطر المشكلات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين، وإنما في هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة الغير مستغلة من الطاقة الإنتاجية للمجتمع. ولكون هذه المشكلة لها أبعاد تاريخية وجغرافية عبر التطور الاقتصادي، فإن الاقتصاديين عجزوا على إعطاء مفهوم موحد ومدقق للبطالة، وهذا بسبب اختلاف أنواعها، واختلاف وجهات النظر في تفسير وعلاج البطالة.

الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها

1- تعريف البطالة:

لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها:

- **التعريف الأول:** حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد"[1].

- **التعريف الثاني:** هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[2].

- **التعريف الثالث:** يعتبر الشخص معطلا عن العمل إذا لم يكن لديه عمل ولكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكن لا يجد، والأشخاص الذي ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة"[3].

وبناءا على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه "بطالا" إذا توفرت فيه ثلاث مميزات وهي[4] أن يكون: الفرد دون عمل، باحثا وقادرا على العمل وراغب فيه عند الأجر السائد.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للبطالة: "هم الأشخاص القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه لكن عاجزين على العثور عن العمل".

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 215.

[2]- يحي بوشتة، لخضر عدولة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 215.

[3]- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 259.

[4]- برينية واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1، 1989، ص 313.

الشكل رقم (1-1) : إيضاح من هم العاطلون

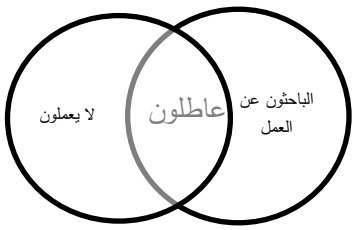

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص 30.

2- قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من الضروري قياسها، ويعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشيطة) عند نقطة زمنية معينة باستخدام المعادلة التالية[1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

- تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.
- يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا، بدوام كاملا أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.
- أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.
- أما بالنسبة للأفراد اللذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

[1]- Gregory. N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3 eme édition, Paris, 2006, P24.

* الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد اللذين دون السن القانوني وهو 15-16 فما فوق، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

* الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 فما فوق.

* الأفراد من فئات معينة: ونعني بها:

- هي الفئات القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى وطلبة المدارس.

- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم بسبب عدم توفر فرص العمل المناسبة[1].

الفرع الثاني: أنواع وآثار البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث يساعد على اكتشاف أسباب وجودها ومن ثم اختيار الآلية المناسبة لمعالجتها، ومن ثم التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

1- أنواع البطالة:

تعددت وتنوعت أنواع للبطالة نذكر منها:

- ✓ **البطالة الدورية (Cyclical unemployment):** هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في فترات الركود والكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث يزداد الاستخدام[2]، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة[3].
- ✓ **البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):** تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها[4]، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة

[1]- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 5-6.

[2]- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 335.

[3]- حسام داود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 3، 2005، ص 257.

[4]- طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 156.

إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل[1].

وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها[2]:

* معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.
* درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة.
* مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد.

- ✓ **البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):** تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة التعطل الذي يصيب جانب من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني في طبيعة ونوع العمالة المتوفرة[3]، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة[4].
- ✓ **البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** وهي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية، وتحدث بين عمال المهن حيث تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال[5]، أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة غير مواسم ازدهارها[6].
- ✓ **البطالة المقنعة (Disguised unemployment):** تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال، سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي[7].
- ✓ **البطالة الاختيارية (Optional Unemployment):** وفيها يتعطل الفرد بمحض إرادته واختياره برغم قدرته على العمل، وذلك أملا في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه[8].

---

[1]– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل – التجربة الجزائرية–، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 235.

[2]– محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 221.

[3]– حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 3، 1999، ص 269.

[4]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص 30.

[5]– أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 301.

[6]– حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000، ص 148.

[7]– أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2014، ص 164.

[8]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 301.

- ✓ **البطالة الإجبارية (Mandatory Unemployment):** تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته واختياره[1].

2- آثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينجم عن ظاهرة البطالة العديد من الآثار السلبية، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، أما اختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، وليس هذا الناتج الوحيد فقط، فهناك انتشار الآفات الاجتماعية، ناهيك عن[2]:

- **تضييع المواهب المكتسبة:** هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم وخبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تنمو مع الزمن. ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، وحتى وإن حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ما تكون مردوديته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه. وهناك بعض الحكومات تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير وهذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخول الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.

- **انتشار العمل غير الرسمي:** متمثلة أساسا في السوق الموازية، هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كثيرة في المجتمع، حيث يلجأ معظمهم إلى التجارة الخفيفة هروبا من الضرائب. وما هي إلا نتيجة من نتائج البطالة. أما على المستوى العام فهناك انتشار القطاع غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل للقطاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور.

---

[1]- محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 257.

[2]- حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 31 ماي -2 جوان 2003، ص 24.

– **ظاهرة الفقر:** يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة والتي تواجه كثيرا الدول النامية، فقد انتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير لتكون عمليات التسريح والبطالة هما آخر المطاف. إذن فالفقر ناتج من المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية والبطالة المنتشرة.

– **تفشي الآفات الاجتماعية:** إن عدم شغل الفرد لعمل، يخلق فراغا كبيرا لديه، إذ يحاول ملئ وقت فراغه بأي طريقة عقلانية، وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع، هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياستها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول القضاء عليها بشتى الوسائل والطرق، بل إنها ازدادت انتشارا (السرقة، الإجرام، الإرهاب، تعاطي المخدرات، ... الخ).

الفرع الثالث: أسباب البطالة وأساليب علاجها

تعاني جميع المجتمعات من مشكل البطالة الذي يدق ناقوس الخطر ويهدد اقتصاديات الدول، وتعود مشكلة البطالة إلى العديد من الأسباب لذا تعمل الحكومة جاهدة للتشخيص السليم لأسباب البطالة ومن ثم تحديد سياسات ووسائل العلاج الناجعة.

1- أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، وحتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامة[1]:

- ✓ **النمو السكاني:** الذي يعتبر من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة عمل بمعدل أكبر من فرص خلق مناصب جديدة.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** الذي يعد العامل الأساسي في انتشار البطالة (البطالة الهيكلية) وهذا بسبب الاعتماد الكبير على الآلات التي حلت محل الإنسان.
- ✓ **ارتفاع الأجور:** حيث أن ارتفاع الأجور يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين وتسريحهم.
- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى الربح الكافي الذي يلبي طموحاتهم[2].
- ✓ قصور جانب الطلب على استيعاب اليد العاملة.

[1]– شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2011–2012)، ص 59–60.

[2]– رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 31.

2- أساليب علاج البطالة:

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأساليب ونوع المشكلة، ومن ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة، ومن أبرز هذه الأساليب نذكر:

- ✓ إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين عن أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.
- ✓ خفض تكلفة العمل فانخفاض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات لتوظيف المزيد من العمال[1].
- ✓ تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة[2].

كما أن هناك سياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة، يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) سياسات مكافحة البطالة

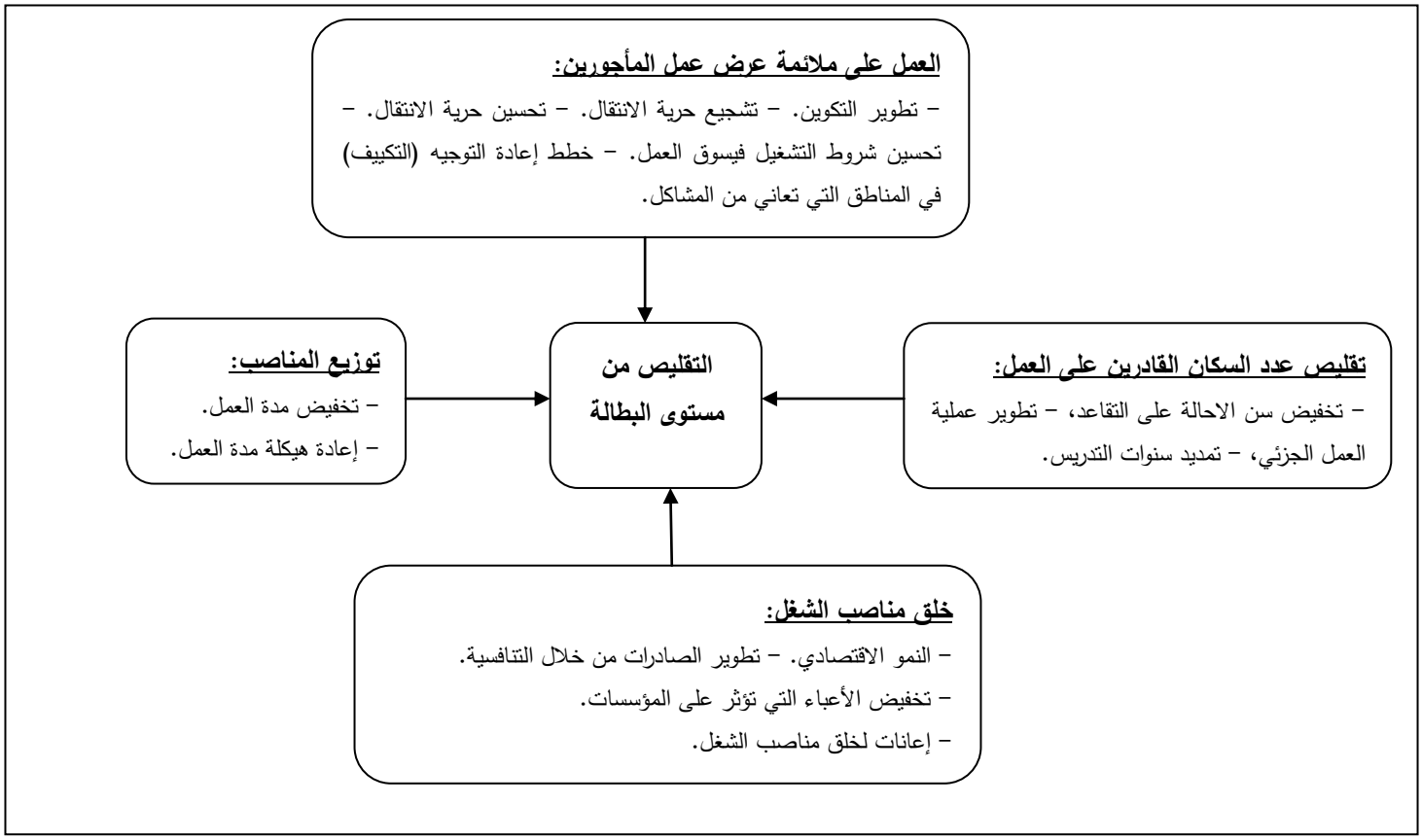

المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دون مكان، طبعة 2، بدون سنة نشر، ص 445.

[1]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص 433.

[2]- أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب- دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد-، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 131.

المطلب الثالث: نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة

نظرا لأهمية البطالة والتضخم وأثارهم السلبية في مختلف بلدان العالم، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة في البلد، وتسعى مختلف دول العالم لاتخاذ آليات للحد من كلتا الظاهرتان لكن في العموم لا يمكن تحقيق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية.

بعد أن استعادة دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور الوقت التي تراجعت فيه معدلات البطالة، ومن هنا تم الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم وأصبح منحنى فليبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية الركود التضخمي في السبعينات الذي أدى إلى تقوية الشكوك المثارة حول منحنى فيلبس وانهياره، وزيادة الجدل القائم حوله.

الفرع الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة.

سنتطرق فيما يلي إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في المدرستين الكلاسيكية والكينزية.

1- التحليل الكلاسيكي للتضخم والبطالة: لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود)[1]، ويفترض الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل للسوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن، أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

[1] -Gregory N.Mankiw, Mark P. Taylor, Principe de l'économie, 2éme édition, De Boeck, Paris, 2011 P: 839-840.

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك

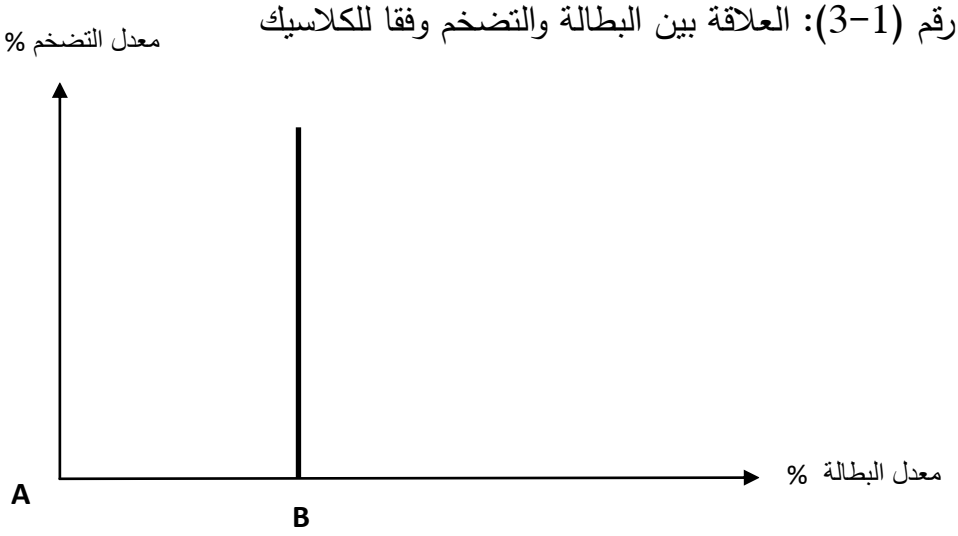

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 279

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي (B)، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة (AB)، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

ثانيا: التحليل الكينزي للتضخم والبطالة: من المدلولات المهمة للنظرية الكينزية، الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج، الاستخدام، مما أعطى للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة. إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار. فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في إطار "الفجوة التضخمية" التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد. إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع أ ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف، فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجر النقدي، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجا متكاملا قادرا على تحديد القيم

الخاصة بالمستوى العام للأسعار، كما أنه بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات[1]. في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي[2]، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد، مما دفع عددا من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية في المجتمع، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي ($w=w_o$) خارجة عن النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل، الإنفاق. وبالتالي بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار، والأجر النقدي دون تفسير.

وقد جاءت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية على وفاق مع النظرية الكينزية، فإذا استثنينا الاتجاهات التضخمية في الأسعار التي رافقت الحرب الكورية مع بداية الخمسينات، فإن تلك الفترة تتوافق مع النظرية سواء من ناحية انخفاض معدل البطالة أو استمرار التضخم في الأسعار ضمن المدى المقبول، أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت أقل مما توقع الكينزيون، حيث توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين عن 5%، في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 11% خلال نفس الفترة، إلا أن الواقع جاء مخالفا للتوقعات حيث لم يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2% في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة، وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين[3].

وهكذا فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1]– أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 191.

[2]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 296-298.

[3]– أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الشكل رقم (1-4): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين

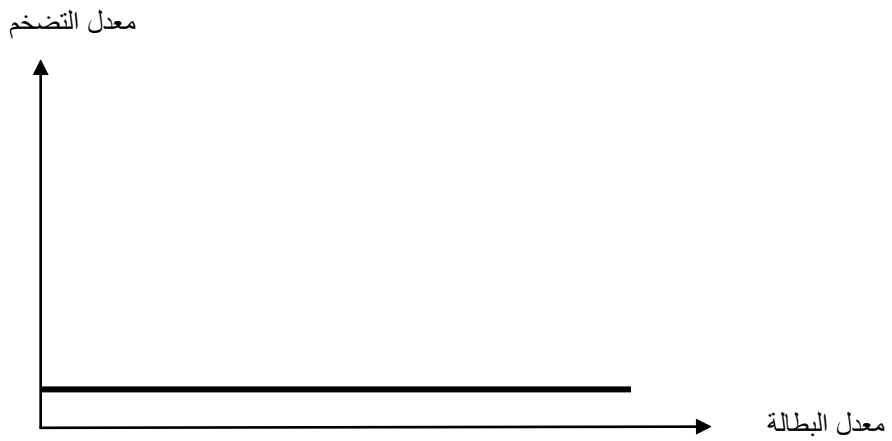

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998، ص

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

استمر الحال على هذا النحو وظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهملا إلى غاية الإضافة التي جاء بها "ويليام فيلبس" في نهاية الخمسينات، والتي ملأت الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي من حيث تفسير الأجور والتضخم.

الفرع الثاني: منحنى فيلبس.

قام الاقتصادي النيوزيلاندي A.W.Phillips سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861-1957، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستينات، ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين، وأطلق عليها اسم منحنى فيلبس (Philips Curve). فقد توصل فيلبس لوجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدلات الأجور، وقد بنا فيلبس تحليله على أساس نظرية التوازن الجزئي في سوق العمل، فإذا كان هناك فائض عرض ووجود بطالة عالية فإن هذا سيجر العمال لقبول أجور منخفضة وسيقومون بعرض قوة عملهم، أما إذا كان هناك فائض في الطلب في سوق العمل فستمنح أجور عالية للعمال بسبب الندرة في اليد العاملة.

ويمكن كتابة الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس كما يلي[1]:

$$w_t = \grave{a}_0 + \grave{a}_1 U_t^{-1}$$

w_t: معدل التغير في الأجور

$\grave{a}_0$: ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس

$\grave{a}_1$: انحدار (ميل) منحنى فيلبس

U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الفترة t.

وقد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال نهاية الستينات، ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام الاقتصادي ليبسي Lipsey، سنة 1960 بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات فائض الطلب في سوق العمل، واستنتج أنه كلما زاد فائض الطلب انخفض حجم البطالة وارتفع معدل الأجور[2].

والشكل الموالي يمثل منحنى فيلبس الأصلي:

الشكل رقم (1-5) منحنى فيلبس الأصلي

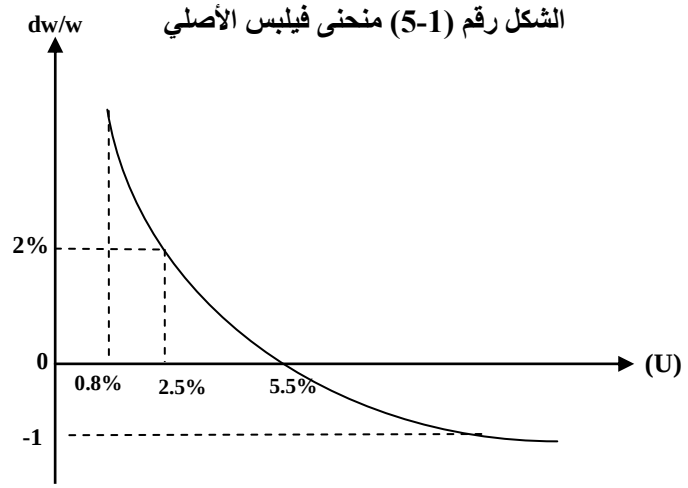

المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 197.

يوضح الشكل صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين، وأن هذه العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة، الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى 1-% عندما يبلغ المعروض من العمل 100%.[3]

[1]- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص 864.

[2]- مقدم سلمان، أميرة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 197.

ووجد فيلبس أنه إذا كان معدل نمو الإنتاجية (dw/w) هو 2% سنويا فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة قدره 5.5%[1].

سبق فيلبس العديد من المفكرين الذين تطرقوا للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم من أمثال johnlaw سنة 1720 و David Hume سنة 1752، Henry Thornton سنة 1802، بعد ذلك جاءت كتابات كل من Thomas Attwood و JhonStwart Mill التي ظهرت في العشرينيات من القرن التاسع عشر واللذان سلما بفكرة المفاضلة المستقرة للعلاقة، بعد ذلك جاءت دراسة إرفنج فيشر سنة 1926 والذي قام بتوفيق إحصائي لبيانات شهرية لتغير الأسعار والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1915-1925 ويرى فيشر أن اتجاه السببية من التضخم إلى البطالة بما أن ارتفاع التضخم يرفع الأرباح ويوفر حافزا لزيادة الإنتاج وبالتالي يتأثر التوظيف والبطالة، كما أكد فيشر أن العلاقة هي بين التضخم والبطالة وليس مستوى السعر الذي ليس له أي علاقة مع التوظيف، لكن النقص المهم في دراسة فيشر هو أن معامل الارتباط 90% مطبق على الفترة 1915-1925، لكن مخططه يمتد منذ 1903، وخلال الفترة 1903-1915 كانت البطالة بنفس تقلب الفترة 1915-1925، لكن التغير في معدل التضخم كان أقل بكثير، مما يعني أن العلاقة غير مستقرة[2].

كما ظهرت دراستان مستقلتان حول الموضوع في نفس الفترة تقريبا، الدراسة الأولى لـ Dick-Mireaux و J-C-R-Dow سنة 1959، أما الثانية لـ R-Laurence و Robert-J-Ball في نفس السنة لكن مقال فيلبس هو الذي لفت الانتباه وذلك لأنه ظهر قبلهما ببضع أشهر، بالإضافة إلى أن فيلبس هو الوحيد الذي رسم المنحنى الذي حمل اسمه بعد ذلك، كما أن فيلبس هو أول من ركز على استقرار المنحنى (منحنى فيلبس مستقر لفترة طويلة)[3]، وتم اتخاذه كأداة للسياسة الاقتصادية، سنة 1968 نشر الاقتصادي ميلتون فريدمان مقال بعنوان (Le rôle de la Politique monétaire) يوضح فيه ما يمكن للسياسات النقدية فعله وما لا يمكنها فعله، وأوضح أنه لا يمكن للسياسة النقدية اختيار توليفة بين البطالة والتضخم على منحنى فيلبس، في نفس الفترة نشر الاقتصادي Edmund Phelps مقال آخر ينكر فيه المفاضلة الدائمة بين البطالة والتضخم[4].

---

[1]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004، ص 337.

[2]- Robert J.Gordon, The history of the Phillips curve: consensus and bifurcation, op, c.i.t, P 6.

[3]- Anthony M.Santomero, John JohnJ.Seater, The inflation-unemploymenttrade-off: a critique of the literature, journal of economicliterature, Vol 16, N 2, 1978, P 500.

[4]- Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, Principes de l'économie, 2éme édition, De Boeck, Paris, 2011, P1024.

الفرع الثالث: منتقدي منحنى فيليبس.

إن كان قد تمتع منحنى فيلبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة (1959-1969)، فإنه قد تعرض لاهتزاز شديد وحام حوله شك كبير منذ أواخر عقد الستينات، وذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة قد تعرضت للانهيار بسبب عجز منحنى فيلبس عن تفسير حالة الركود التضخمي.

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم ميلتون فريدمان M.Fridman وأدموند فلبس A.Phelps إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيلبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيلبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل[1].

كان عرض فريدمان لنموذجه لأول مرة سنة 1968، حيث استطاع أن يتغلب على قصور وعجز النظرية الكلاسيكية وقام بتفسير ظاهرة الزيادة في التضخم مع عدم انخفاض معدلات البطالة وهذا ما يسمى بالركود التضخمي، وقد جاء تحليل فريدمان رئيس التوجه النيوكلاسيكي النقدي بناءا على فرضيات نذكر:

- ✓ صيرورة سوق العمل يتميز بخاصية المعلومات المتناظرة بين العارضين والطالبين.
- ✓ الأعوان يقومون بإحداث توقعات على مستوى التضخم.
- ✓ هناك مستوى طبيعي للبطالة في الاقتصاد.

بالإضافة إلى فروض أخرى تتمثل في:

- ✓ تعمل المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة.
- ✓ تسعى المؤسسة لتحقيق أقصى ربح.
- ✓ التفرقة بين الآجال القصيرة والطويلة.

لقد وصف ميلتون فريدمان منحنى فيلبس بأنه مضلل لأن المحور العمودي يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويرجع هذا إلى أن فيلبس أخذها بافتراض الكينزين الذي ينص على التغيرات المتوقعة للأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية ورأى فريدمان من الواجب أن يشير المحور الرأسي إلى معدل التغير في الأجور مطروحا منه المتوقع لتغيرات الأسعار. ومنه إذا كانت معادلة الأجور عند فيلبس معطاة بـ: $w=f(u)$

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

فإنها عند فريدمان أصبحت: $w = f(u) - P^e$

w: معدل الأجور، U: معدل البطالة، P^e: معدل المتوقع لتغيرات الأسعار[1].

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل تجعلنا نتصور عدة منحنيات لمنحنى فيلبس، حيث كل منحنى منها يعبر عن أجال قصير معين، وخلال نهاية الستينات وفي السبعينات حدثت صدامات أثرت على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، مما أحدثت آثارا بالغة في حركة الأسعار والأجور وأخذ العمال بذلك يأخذون بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع، وأدى ذلك إلى انهيار العلاقة القائمة (المستقرة) بين البطالة والتضخم، ومنه عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الآجال الطويلة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

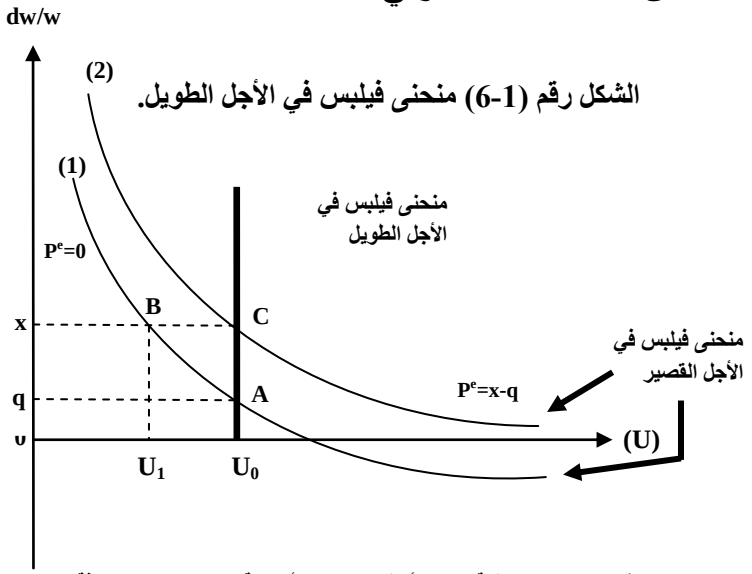

الشكل رقم (1-6) منحنى فيلبس في الأجل الطويل.

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 371

حيث يشير المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية أما المحور الأفقي إلى معدلات البطالة، نفترض أن المنحنى (1) هو المنحنى الأصلي لفيلبس ($P^e=0$) وأن النقطة A تمثل نقطة التوازن حيث يكون عندها المعدل الفعلي والمتوقع للأسعار مساويين للصفر.

بافتراض حدوث توسع اقتصادي وانخفضت البطالة إلى U_1 فهذا يدفع بالمستثمرين إلى الطلب على العمالة أكثر وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الأجر النقدي X ومنه يكون الاقتصاد قد تحرك على منحنى فيلبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B نظرا لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فهذا يؤدي حتما مستقبلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ونفرض أن هذه الزيادة تقدر بـ (x-q) كنسبة مؤوية في السنة، وبمثل هذه التوقعات الجديدة سينتقل منحنى فيلبس من الوضع (1) إلى

[1]–MechelDevoluy: Theoriesmacroeconomiques, Paris, ARM and Colin, 2eme édition, 1998; P 101.

الوضع (2) حينما تبدأ التوقعات التضخمية بالتكاليف مع معدل التضخم السائد، كما أن هذا المنحنى غير مستقر لآن كلما كانت هناك توقعات جديدة كلما انتقل المنحنى إلى أعلى، والنقطة c هي الوضع التوازني الجديد، ويشير التحليل إلى أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل U_0 معدل البطالة الطبيعي في الأجل الطويل بغض النظر عن معدل التضخم وهذا يعني أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا وهذا يتضح في الخط U_0AC .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع

حاولت العديد من الدراسات تطبيق النظريات المتعلقة بعلاقة البطالة بالتضخم، حيث انقسمت الدراسات إلى وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة، وأخرى تنفي هذه العلاقة، ولأنه لا يمكن التعرض لكل الأعمال سنحاول ذكر أهم الدراسات التجريبية التي عالجت هذه الظاهرة، ومقارنتها بهذه الدراسة:

المطلب الأول: أهم الدراسات السابقة

1. دراسة: سعيد هتهات، (2006)، بعنوان: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق أفكار فيلبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للفترة 1988-2003 حيث أن النتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير ما بين البطالة والتضخم في الجزائر، ومنه يمكن القول بان معادلة منحى فيلبس المدعم لتوقعات المستقبلية هي ذات تمثيل شامل ومتعدد للمسار التضخمي في الجزائر.

2. دراسة: **يحيات مليكة، (2007)، بعنوان: "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"** : حيث تمحورت إشكالية هذه الأطروحة في:

إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، وتتلخص هذه الدراسة في ضرورة فهم البعد الجديد لأزمة الاقتصاد الرأسمالي، وسعيه لتصريف هذه الأزمة للدول النامية، من بينها الجزائر وذلك لإتمام إدماجها في النظام الرأسمالي بما يتماشى، والتطورات والتحولات الهيكلية، وقد ركزت في دراستها على منحنى فيلبس في الحالة الجزائرية خلال (1970-2005)، عن وجود علاقة طردية بين ظاهرتي البطالة والتضخم وهذا عكس علاقة فيلبس، وبالتالي لا تنطبق علاقة فيلبس على اقتصاد الجزائر.

3. دراسة: **حمادي خديجة، "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية"، (2008-2009):** وتتمحور إشكالية الدراسة : ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر؟.

كما خلصت الباحثة إلى تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية لحلقة أجر- سعر، نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري حيث كان أثر نمو الأجور على الأسعار كبيرا، بينت نتائج تقدير علاقة فيلبس باستعمال معطيات جزائرية خلال الفترة (1970-2005)، فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي على جميع المستويات الاقتصادية، الإحصائية وكذا القياسية نتيجة الظروف الاقتصادية التي سادت تلك الفترة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة

تشغيل اجتماعية، أما بالنسبة للنماذج التي تم فيها إدخال عامل التوقعات فقد بينت استمرار العلاقة في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة في الجزائر طيلة فترة الدراسة على عكس فريدمان.

4. دراسة: **لعراف فايزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر (2003-2011)" جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.**

وتتبلور إشكالية الدراسة: هل يمكن للدولة بناءا على دراسة فيلبس كإستراتيجية تقليص معدل البطالة من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حد معقول ويكون ذلك دافعا للقيام بعمليات تنموية مستدامة وإلى أي مستوى يمكن أن يحدث ذلك؟ اعتمدتا الباحثتين في دراستهما على نماذج الانحدار الغير الخطي البسيط في بناء النموذج، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدلي البطالة والتضخم، خلال الفترة محل الدراسة، ولاحظتا أن زيادة تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمقدار 2,13 وحدة، وأن مرونة تجاوب معدل البطالة للتغيرات في معدل التضخم هي -0,44، ووجدتا أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو 9% تقريبا في الأجل القصير، وهو المعدل الذي يمكن أن تتخذه الحكومة هدفا لها في إستراتيجيتها لتحقيق التوازن واختيار السياسة المناسبة.

5. دراسة علي الحسن محمد زروق، (2014)، بعنوان: دراسة تطبيقية لمنحنى فيلبس في السودان للفترة (1984-2000):

قامت الدراسة بتطبيق مفهوم نظرية حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الاسمية والبطالة ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة (1984-2000)، اعتمدت على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج Eviews لبيانات تخص الأجور الأسعار والبطالة، كانت نتائج الدراسة متسقة مع النظرية الاقتصادية ومع فروض الدراسة التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية، وتشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بعلاج السياسات الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وضعف الإنتاج وذلك للحد من مشكلة تصاعد معدلات البطالة عن طريق التوجه نحو الاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد لإستعاب فائض العرض من العمل.

6. دراسة قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، (2014) بعنوان: البطالة والتضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين "1990–2013" .

تعطي هذه الدراسة صورة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 بناء على أدوات وأساليب الإحصائية باستخدام اختبار السببية لغرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط.

واستخلصت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين البطالة والتضخم كما أن العلاقة بينهما هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، وعليه يمكن القول أن المتغيرين مستقلين.

7. دراسة هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، (2014)، بعنوان: دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984–2010):

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وذلك من خلال إيجاد علاقة هذا الأخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية أساسية بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية الأخرى.

وكانت من خلال تطبيقا لمجموعة من الصدمات العشوائية وتحليل التباين وكذا دراسة السببية بين المتغيرات المدروسة – سيمس غرانجر– حيث استطاعت استنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة، والتي سمحت بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة أو فعالية اقتصادية معينة على باقي المتغيرات المدروسة الأخرى. استخلصت الدراسة إلى:

– لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.

– وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر.

– حسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك اثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة

كمقارنة للدراسات السابقة ببعضها البعض نجد أن كل من الدراسات:

دراسة سعيد هتهات، (2006) "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر". ودراسة لعراف فايزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر (2003-2011)". ودراسة علي الحسن محمد زروق، (2014) "دراسة تطبيقية لمنحنى فيلبس في السودان للفترة (1984-2000)". ودراسة: حمادي خديجة، "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)".

قد استخلصت هذه الدراسات إلى **وجود علاقة عكسية** بين ظاهرتي التضخم والبطالة.

أما دراسة يحيات مليكة، (2007)، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)".

فقد خلصت هذه الدراسة إلى **وجود علاقة طردية** بين ظاهرتي التضخم والبطالة.

أما بالنسبة لدراسة دراسة قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، (2014) "البطالة والتضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين "1990–2013". ودراسة دراسة هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، (2014) "دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984–2010)".

فقد خلصت هاته الدراستين إلى **عدم وجود علاقة** بين ظاهرتي التضخم والبطالة.

وفي دراستنا سنحاول تقدير علاقة التضخم بالبطالة في اقتصاد الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، وهي فترة تختلف عن الدراسات السابقة، ونحلل مدى توافقها مع واقع الاقتصاد الجزائري والكشف عن شكل العلاقة القائمة بين الظاهرتين وعن القوى المسببة لها، وحصر آثارها السلبية التي تمخضت عنها، ضف إلى ذلك التحقق من إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيري البطالة والتضخم ومن ثم التأكد من مدى صلاحية النموذج لإجراء تنبؤات مستقبلية عليه وهذا بغية التخفيض من معدلي البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

حاولنا ذكر بعض المفاهيم حول التضخم والبطالة، وكذا بعض الدراسات السابقة التي عالجت كلا الظاهرتين، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها متناقضة في الكثير من الأحيان فمنها من أيدت نظرية فيلبس ومنها من نفت هذه الأخيرة .

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الإطار النظري إلى كل من البطالة والتضخم كمتغيرين للدراسة، نحاول في هذا الفصل قياس العلاقة بينهما عن طريق النمذجة القياسية بالاستفادة بالأساليب الإحصائية والقياسية التي توفرها لنا نظرية الاقتصاد القياسي والإحصاء التطبيقي من أجل دراسة طبيعة وقوة العلاقة بين البطالة والتضخم.

المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة وذلك بدراسة مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة والأدوات الكمية والتحليلية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

تتمثل دراستنا في قياس العلاقة بين البطالة والتضخم حسب معطيات الدراسة في الجزائر في الفترة 1980 إلى غاية 2018،فلقد عانت الجزائر ومازالت تعاني نسب مرتفعة للبطالة والتضخم، فالفترة السابقة لحدوث أزمة النفط سنة 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب بطالة لمستويات مقبولة، ولكن مع حلول سنة 1986 والهبوط الحاد لأسعار النفط الذي كشف عن هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري، مباشرة بعد هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الارتفاع نتيجة لتراجع الاستثمارات، وأصبحت الدولة عاجزة عن خلق مناصب شغل، كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينيات مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة، نتيجة لتسريحات جماعية للعمال قصد تقليص نفقات الدولة، وما زاد ذلك تدهور الوضع الأمني والسياسي خلال العشرية السوداء، كما نجد أن السياسية التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تطلبت ضخ أمولا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض والإصدار النقدي الواسع بدون مقابل من الإنتاج والعملة الصعبة، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية انعكست هذه الاختلالات جليا على الاقتصاد الجزائري في شكل عجز متزايد للميزانية؛ وعلى الأفراد في شكل ارتفاع لمعدلات البطالة والتهاب الأسعار وانخفاض لمستويات المعيشة، تفوق مدارك كل المجهودات التنموية للدولة، وبدأت الجزائر في تطبيق برامج تصحيحية منذ سنة 1994 بالتعاون مع المؤسسات التمويلية الدولية، وقبول إعادة جدولة ديونها وبعد سنة 2001 عرفت الجزائر انتعاشا بفضل ارتفاع الأسعار النفطية فحققت تحسنا ملحوظا في مستويات النمو الاقتصادي، انعكس إيجابيا على انخفاض معدلات البطالة لكن بالمقابل كان هناك ارتفاع لمعدلات التضخم.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

نحاول في هذا البحث قياس العلاقة بين مؤشري البطالة والتضخم كمتغيرات للدراسة بالاستعانة باختبار السببية Test De Causalité من أجل معرفة من من المتغيرات يسبب الآخر أي تحديد المتغير المستقل من التابع، وقبل ذلك نلقي نظرة إحصائية على متغيري الدراسة.

1- دراسة إحصائية وصفية لمعدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 :

إن واقع التضخم في الجزائر ناتج لاختلاف السياسات الاقتصادية المتبعةوالتي من شأنها التأثير على العوامل المنشئة للضغوط التضخمية. ونظرا لطبيعة النظام الاقتصادي الذي لم يسمح للتوترات التضخمية أن تظهر وتعبر عن نفسها بكل حرية بسبب السياسات السعرية المتبعة، وأن أرقام معدلات التضخم الرسمية المسجلة أغلبها أرقام غير ذات مصداقية بسبب فقدان تحديد الأسعار بآلية السوق.

حيث يتم قياس التضخم في الجزائر عموما بواسطة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI والذي يقيس تغيرات المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والتي يدفعها المستهلكون مقابل شراء مجموعة من السلع والخدمات في المتاجر أو الأسواق أو أي نقطة بيع.

وهذا النوع من المؤشر له معنى محدد، فهو يقيس التغيرات في سعر "سلة" من السلع والخدمات التي تعتبر ممثلة لاستهلاك الأسر فهو يشير إلى كم يجب أن ننفق بالزيادة أو النقصان للحصول على نفس السلة من السلع والخدمات.

كما تجدر الإشارة إلى أن السلع والخدمات المستهلكة تم تصنيفها إلى 8 مجموعات في حين تحتوي العينة السلعية على 261مادة أو أداة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، والذي تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية، ويتم اختيار هذه المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يهدف إلى قياس التغير في "تكلفة المعيشة" أو التغير الذي يطرأ على الميزانية المخصصة للاستهلاك ولكن يقدر متوسط التغير في الأسعار.

- طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:

يتم احتساب المؤشر باستخدام صيغة لاسبيرز LASPEYRES (المتوسط الحسابي المرجح للأرقام القياسية البسيطة) (Moyenne arithmétique pondérée d'indices élémentaires)[1]

$$Im_{/2001} = \sum_i \left(W_i \Big/ \sum_i W_i \right) (P_i^m / P_i^{2001})$$

Wi = وزن الصنف(i)

P_i^m : السعر الجاري المتوسط للصنف iفي الفترة m.

P_i^{2001} : سعر الأساس (المتوسط في سنة 2001) للسلعة i.

وهكذا يتم احتساب الأرقام القياسية الأولية البسيطة لكل صنف (مع ترجيح الأوزان من خلال حجم الإنفاق الاستهلاكي على الصنف). وبعد ذلك يتم تجميع الأرقام القياسية الأولية البسيطة لهذه الأصناف لحساب الأرقام القياسية التجميعية الكلية للفئات والمجموعات.

وفيما يلي معدلات التضخم المحسوبة من الديوان الوطني للإحصائيات في فترة الدراسة باستخدام فترة الأساس 1980 .

الجدول رقم (2-1)معدلات التضخم في الجزائر الفترة (1980-2018)

السنة	التضخم	السنة	التضخم	السنة	التضخم
1980	9.67	1993	20.50	2006	2.32
1981	14.61	1994	29.00	2007	3.67
1982	6.59	1995	29.80	2008	4.86
1983	7.84	1996	18.70	2009	5.74
1984	6.31	1997	5.70	2010	3.91
1985	10.43	1998	4.95	2011	4.50
1986	14.01	1999	2.60	2012	8.92
1987	5.86	2000	0.30	2013	3.26
1988	5.94	2001	4.20	2014	2.92
1989	9.17	2002	1.43	2015	4.20
1990	9.27	2003	4.26	2016	3.40
1991	25.90	2004	3.97	2017	3.90
1992	31.70	2005	1.38	2018	4.80

المصدر: البنك الدولي – الديوان الوطني للإحصائيات–

[1]- مؤشر أسعار الاستهلاك، الديوان الوطني للإحصائيات ONS، رقم 281 بتاريخ ماي 2019 ، ص 08.

يمكن تمثيل معدل التضخم في الجدول السابق كما يلي:

الشكل رقم (2-1) يمثل معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1980-2018)

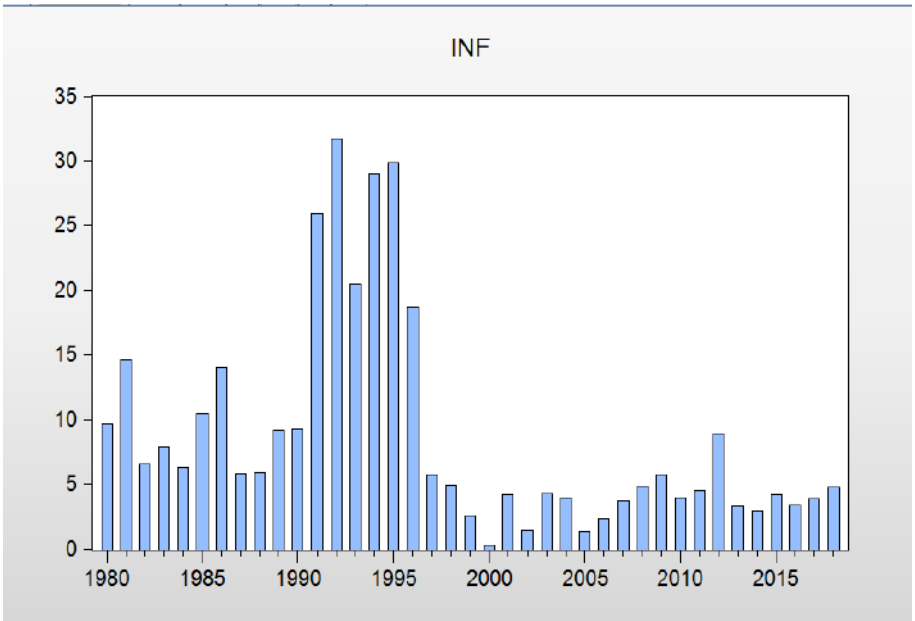

من إعداد الطالب المصدر: البنك الدولي – الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الرسم السابق نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم في فترة التسعينيات وهذا راجع على العموم لارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لإنخفاض سعر النفط الحاد في تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي، بعدها في سنة 2000 شهدت الأسعار انخفاض ملاحظ صاحبه بارتفاع ببعض السنوات.

ومن أجل تلخيص تغيرات معامل التضخم نضع الجدول التالي الذي يبين المؤشرات الوصفية للسلسلة.

الشكل رقم (2-2) المؤشرات الإحصائية الوصفية للتضخم

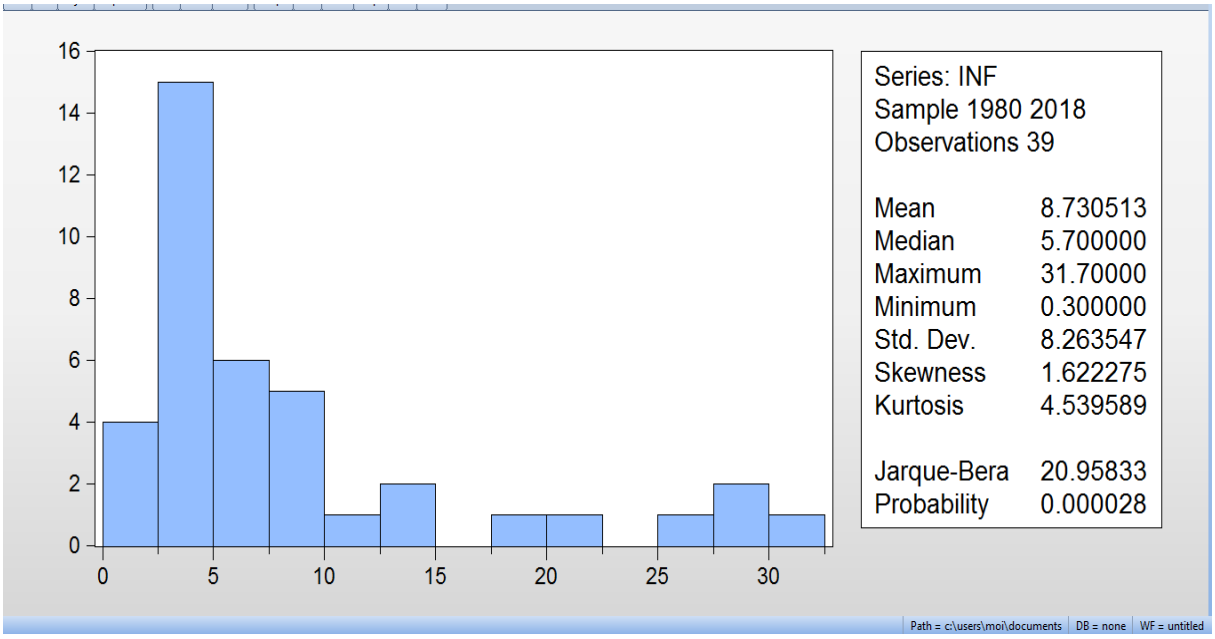

من إعداد الطالب المصدر: البنك الدولي – الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن متوسط معدلات التضخم في الفترة المدروسة هو 8.37% حيث تراوح هذا المؤشر في الجزائر ما بين 31.7% كأكبر مستوى لزيادة الأسعار سنة 1992 ولعل سبب الارتفاع هذا راجع لعدة عوامل منها رفع دعم الحكومة عن الأسعار وتحريرها حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي، انتقال 84% من الأسعار إلى النظام الحر. و0.30% كأقل تغير في الأسعار في الفترة سنة 2000 ويمكن تفسير سبب هذا الانخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

بينما كانت نصف قيم التضخم في كامل الفترة أقل من مستوى 5.7% والنصف الآخر أكبر كقيمة وسيطية مقدرة .

2- دراسة إحصائية وصفية لمعدلات البطالة في الجزائر 1980-2018:

أصبحت البطالة في الجزائر اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود، وهي تعد من أخطر المشاكل التي تمس الاقتصاد والمجتمع الجزائري، واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، وعليه تعتبر مشكلة البطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية، لهذا كان لزاما محاولة تفسير وفهم أسباب ومميزات البطالة في الجزائر، وفيما يلي الجدول التالي يبين معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

الجدول رقم (2-2) معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018

السنة	البطالة	السنة	البطالة	السنة	البطالة
1980	15.79	1993	23.15	2006	12.51
1981	15.39	1994	24.36	2007	13.79
1982	15.00	1995	28.11	2008	11.33
1983	14.29	1996	27.99	2009	10.17
1984	16.54	1997	27.96	2010	9.96
1985	16.90	1998	28.02	2011	9.97
1986	18.36	1999	29.29	2012	11.00
1987	20.06	2000	29.50	2013	9.83
1988	21.80	2001	27.31	2014	10.60
1989	18.10	2002	25.66	2015	11.58
1990	19.76	2003	23.72	2016	11.89
1991	20.26	2004	17.66	2017	11.93
1992	21.37	2005	15.27	2018	12.05

المصدر: البنك الدولي- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يمكن تمثيل معدل البطالة بالتمثيل التالي:

الشكل رقم (2-3) يمثل معدل البطالة في الفترة 1980-2018

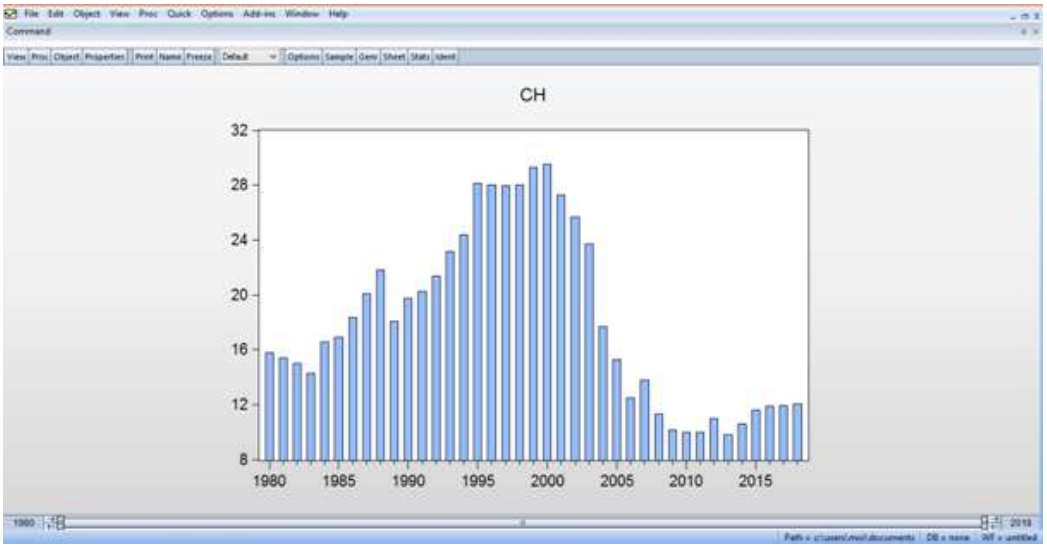

من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews 9

نلاحظ من الشكل التوزيع المتناظر لتغيرات معدل البطالة في الجزائر حيث شهدت أعلى مستوياتها في منتصف الفترة المدروسة خلال التسعينيات وهذا راجع كما قلنا إلى إنخفاض سعر البترول الحاد في تلك الفترة بالإضافة إلى اللا استقرار الأمني حيث انخفضت معدلات البطالة بعدها لتشهد ارتفاع بعد سنة 2014 كما صاحب ذلك من تراجع سعر البترول وانخفاض قيمة الدينار والسياسة التقشفية المتبعة التي أثرت في عملية إدماج العمال في المؤسسات.

والشكل التالي يوضح مؤشرات الإحصائية الوصفية لمعدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018

الشكل رقم (2- 4) المؤشرات الإحصائية الوصفية لمعدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018

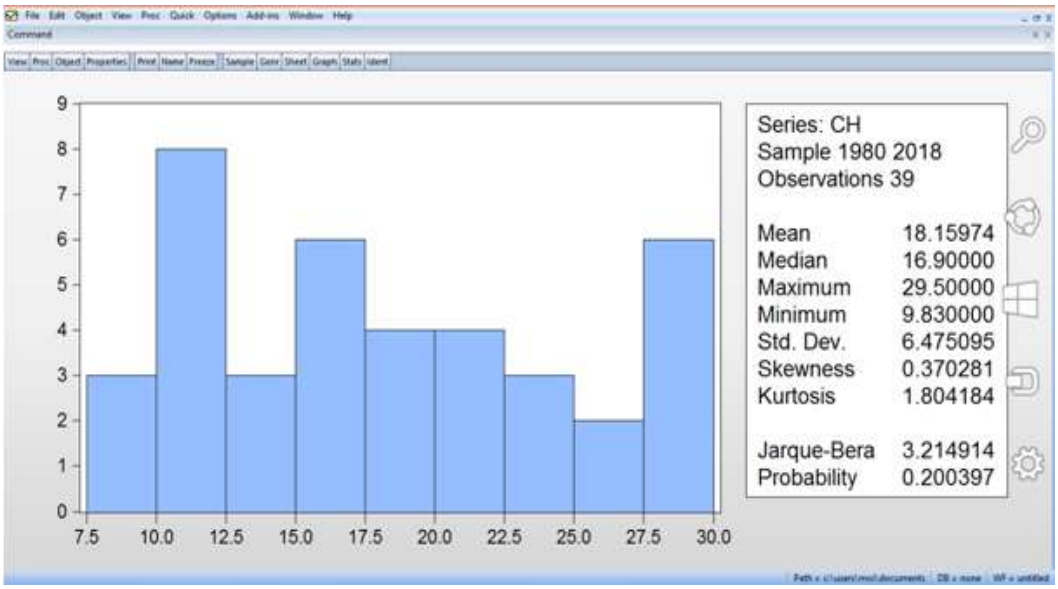

من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج Eviews 9

من خلال الشكل يتبين أن متوسط معدل البطالة في الفترة هو 18.15% حيث تراوحت معدلات البطالة في الجزائر بين قيمتي 29.5 كأكبر قيمة سجلت سنة 2000 هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة، بل أيضا كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع بداية التسعينيات، فقد استهدف إعادة الهيكلة، التقليص من عدد العمال وبالتالي زيادة معدلات البطالة أين قدر عدد العاطلين 2.4 مليون شخص، أدت هذه الأوضاع إلى تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر. و9.83%كأقل قيمة سنة 2013 وهذا لأهداف ومساعي الحكومة فقد خصصت الدولة الجزائرية، اعتمادات مالية جد معتبرة لتطوير وتحسين مجالات التنمية المحلية والبشرية، وقطاع الأشغال العمومية، قطاع السكن وهذا بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات وأهمها القضاء على البطالة.

بينما كانت نصف قيم معدلات البطالة في الفترة أكبر من 16.9%وهي نسبة معتبرة تبين أهمية هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وفيما يلي ملخص لكامل المؤشرات الإحصائية في المتغيرين

الجدول رقم (2-3) يمثل قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	INF	CH
Mean	8.730513	18.15974
Median	5.700000	16.90000
Maximum	31.70000	29.50000
Minimum	0.300000	9.830000
Std. Dev.	8.263547	6.475095
Skewness	1.622275	0.370281
Kurtosis	4.539589	1.804184
Jarque-Bera	20.95833	3.214914
Probability	0.000028	0.200397
Sum	340.4900	708.2300
Sum Sq. Dev.	2594.876	1593.220
Observations	39	39

من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج Eviews 9

المطلب الثاني: الأدوات الكمية والتحليلية المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة في قياس البطالة والتضخم نستخدم مجموعة من الأساليب الكمية والتحليلية في تقدير قوة العلاقة بين المتغيرين نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: اختبار السببية لجرانجر Granger causality test[1]:

يُستخدم اختبار جرانجر (Granger) في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية (Feedback) أو علاقة تبادلية بين متغيرين كالتضخم والبطالة، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يُضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، ص 759.

وفي حالتنا هذه إذا رمزنا إلى متغير البطالة بالرمز X، ولمتغير التضخم بالرمز Y، يتطلب اختبار جرانجر للسببية تقدير العلاقتين التاليتين[1] :

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t}$$

ويلاحظ أن {EMBED Equation.3}هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون مختلفة جميعها كما يمكن أن تكون متساوية، وتتمثل خطوات اختبار Granger فيما يلي :

أ- تقدير الصيغة المقيدة :

ونقصد بها المعادلة :

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i Y_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

والتي تفترض أن $\sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i = 0$، بمعنى أن البطالة لا تؤثر على معدل التضخم، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي {EMBED Equation.3}.

ب- تقدير الصيغة غير المقيدة : التي تتمثل في المعادلة:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t}$$

ومن ثم نستطيع الحصول على مربعات البواقي {EMBED Equation.3}.

ج- اختبار الفروض : وفي هذه المرحلة نختبر الفرضيتين :

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i = 0$$

$$H_1 : \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i \neq 0$$

من أجل ذلك يجب حساب إحصائية فيشر F_c :

$$F_c = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/n_2}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/(n-k)}$$

[1]- سنتعرف الآن على المراحل اللازمة لاختبار Granger على أن نؤجل شرح طريقة التقدير إلى فقرة مقبلة.

حيث :n_2: عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري X.

k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة.

n : حجم العينة. n−k : درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

ثم نقوم بالحصول على F_t (الجدولية) عند مستوى معنوية معين 1%أو 5%، ودرجات حرية n_2للبسط و(n-k) للمقام، ويكون بذلك الحكم على الشكل التالي :

- إذا كانت F_c (المحسوبة) <F_t(الجدولية) : نرفض فرض العدم {EMBED Equation.3}، ونقبل الفرض البديل {EMBED Equation.3}، ونقول في هذه الحالة أن المتغير X (البطالة) **يُسَبِّبْ** المتغير Y(التضخم).
- إذا كانت F_c (المحسوبة) >F_t(الجدولية): نقبل فرض العدم {EMBED Equation.3}، ونرفض الفرض البديل {EMBED Equation.3}، ونقول في هذه الحالة أن المتغير X (البطالة) **لا يُسَبِّبْ** المتغير Y(التضخم).

د- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة :{EMBED Equation.3}

مع اختبار الفرضيتين: {EMBED Equation.3}

بهذا يكون هناك أربعة نتائج محتملة لاختبار السببية لـ Grangerهي على النحو التالي:

1. المتغير X (البطالة) يُسَبِب المتغير Y (التضخم)، والمتغير Y لا يُسَبِب المتغير X، وهذا حالة : رفض {EMBED Equation.3}، وقبول {EMBED Equation.3}
2. المتغير X (البطالة) لا يُسَبِّب المتغير Y (التضخم)، والمتغير Y يُسَبِّب المتغير X، وهذا عند : قبول {EMBED Equation.3}، ورفض {EMBED Equation.3}
3. المتغير X (البطالة) يُسبِّب المتغير Y(التضخم)، والمتغير Y يُسَبِّب المتغير X، هذا حالة : رفض {EMBED Equation.3} ، ورفض {EMBED Equation.3} ، (توجد حالة تغذية متبادلة).
4. المتغير X (البطالة) لا يُسَبِّب المتغير Y (التضخم)، والمتغير Y لا يُسَبِّب المتغير X، وهذا لما يتم : قبول {EMBED Equation.3}، وقبول {EMBED Equation.3}

ملاحظة: يمكن إدراج متغيرات تفسيرية أخرى بالصيغتين الأولتين، إذا كان يعتقد أنها تؤثر على المتغيرين X،Y.

الفرع الثاني: نماذج الانحدار الخطي

يعتبر الانحدار الخطي أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الإقتصادية، بين متغير تابع ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهناك العديد من النماذج الانحدارية.

1- الإنحدار الخطي البسيط:

يستخدم نموذج الإنحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع (Y)، ومتغير مستقل (X) حيث يسمح هذا النموذج بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X، هذه العلاقة ليست لها طبيعة رياضية مؤكدة، بل ذات طبيعة عشوائية (أي تحتوي على خطأ عشوائي)[1].

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

$$Y_i = a + Bx_i + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-2)$$

حيث:

Y_i: متغير تابع ، a: الحد الثابت ، x_i: متغير مستقل ، ε_i: الخطأ في التفسير.

فإذا كان: $\sum e = 0$ يعني أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y_i، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

2- نماذج الانحدار غير خطي:

تعددت الصيغ الغير خطية في القياس الاقتصادي، حيث يمكن دوما ابتداع صيغ جديدة، وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ الغير الخطية.

[1] - Guy Melard, Methodes de Previsiona court TERME, Edition Ellipses, Bruxelles, Belgique, 1990, P 38.

2-1 نموذج كوب دوغلاس:

تعد دالة كوب دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيق وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي P.H.Douglas والرياضي الأمريكيC.Cobb، حيث قاما سنة 1928 بتحليل دالة الإنتاج معتمدين على الصيغة التالية:

$$y_t = B_0 L_t^{B1} K_t^{B2} \varepsilon_t \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (2-2)$$

وتعرف المعلمة B_0 في هذه الصيغة بمعامل كفاءة الإنتاج، أما B_1 فتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل وB_2، تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

2-2 نموذج كثير الحدود:

تكتب دالة كثير الحدود من الدرجة q بالصيغة التالية:

$$y_t = B_0 + B_1 x + B_2 x^2 + \cdots\ldots\ldots + B_k x^k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}2)$$

- سلوك المتغير التابع في الماضي:

بمعنى تفسير المتغير قيد الدراسة بنفسه في الفترات السابقة من خلال استعمال النماذج الانحدارية والمتوسطات المتحركة وفق طريقة (Box-Jenkins) والتي يمكن تمثيلها في صيغتها المبسطة التالية[1]:

$$yt = f(yt-1, yt-2, \ldots\ldots et.) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (4-2)$$

حيث y_t و y_{t-1} تمثل متغيرات في الفترة t والفترة التي قبلها، ويلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب السببية بين المتغيرات أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة والواقعة على يمين المعادلة رقم (2-4) أما في حالة وجود علاقات السببية بين المتغيرات فنلجأ لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR بعد دراسة استقرارية هذه المتغيرات.

[1]- Régis Bourbonnais Michel Terraza, Analyse des servie temporelles en économie, 1ere édition Presse Universitaires de France; 1998; P: 134.

الفرع الثالث: الاختبارات الإحصائية

في الدراسات الإحصائية لا يكفي تقدير نموذج إحصائي والتحليل من خلاله، بل يجب تشخيص القوة الإحصائية له من خلال مجموعة من الاختبارات التي تساعدنا في هذه الدراسة وهي كالآتي:

1- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة:

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة ومقرنتها بالقيمة المجدولة والمستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى معنوية α ودرجة حرية $(n-k-1)$ كذلك يمكن الاعتماد على الاحتمال المرفق للإحصائيةt المحسوبة ومقارنتها بمستوى معنوية α.

ولاختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة نقوم بوضع فرضيتين:

$H_0 : \beta_j = 0 / j=1, 2,3$

$H_1 : \beta j \neq 0 / j=1, 2,3$

حيث يمكننا قبول إحداهما ورفض الأخرى اعتمادا على اختبارات ستودنت.

2-اختبار جودة التوثيق:

يعتمد اختبار جودة التوثيق على معامل التحديد المتعدد والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة، كذلك مراعاة معامل التحديد المصحح AdusteR-squared والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي.

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ويتم مقارنة Fcبقيمة فيشر المجدولة $(k ,n-k-1,\alpha)$[1] .أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية باستثناء المتغير المستقل BPA والذي ليس له معنوية إحصائية.

[1]- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"**، دار مكتب حامد لنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص74.

4- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى:

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع أخطأ الفترة الزمنية سابقا.

ويمكن اختبار وجود ارتبط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار (Durban-Watson) وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول الانحدار الخطي المتعدد.

ومن خلال الشكل التالي الذي يوضح قيم d (القيم الجدولية الإختبارية)، والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب.

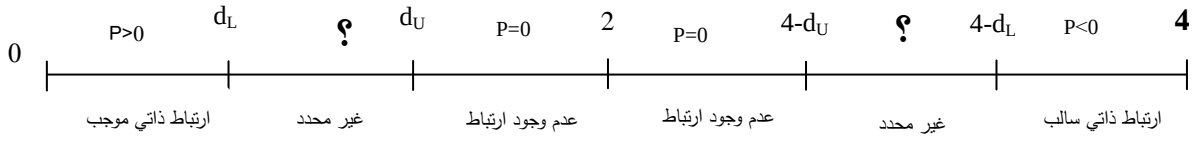

المصدر: سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر**، ص127.

ومنه نلاحظ أن إحصائية DW تقع في منطقة H_0 ومنه نقول إنه لا يُوجد مشكل ارتباط ذاتي للأخطاء.

ومن خلال الاختِبارات الإحصائية الناجحة التي أجريت على النموذج الثاني يمكن أن نقول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

5.اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء:

يرتكز الاختبار إما على اختبار فيشير الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج LM. لتطبيق هذا الاختبار، لا بد أولا من حساب بواقي تقدير النموذج العام الكلاسيكي أو نموذج ARMA، $\hat{\varepsilon}_t$ ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$ وبعد ذلك القيام بتقدير انحدار $\hat{\varepsilon}_t^2$ على مربعات البواقي في الفترات السابقة، أي $\hat{\varepsilon}_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \hat{\varepsilon}_{t-i}^2$ نحسب معامل التحديد R^2 الخاص بالمعادلة الأخيرة ليتم بعد ذلك حساب إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=TxR^2$ (مع T عدد المشاهدات) الذي يخضع لتوزيع x^2 بدرجة حرية p

ونسبة معنوية a. إذا كان $LM>X^2_a$ ..... (p) ، نرفض الفرضية H_0 أي نعتبر أنه يمكن قبول ARCH (p).

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

بعدما تعرضنا للأسس النظرية لكل من البطالة والتضخم في الفصل الأول وبعدما عرفنا الأدوات التي نستخدمها في الدراسة ومجتمع ومتغيرات الدراسة نستفيد فيما يلي من هاته النقاط: في قياس العلاقة بين مؤشري التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام الأدوات الكمية المذكورة في المطلب السابق.

المطلب الأول: نمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر في الفترة 1980-2018.

الفرع الأول: اختبار السببية لغرانجر ما بين التضخم والبطالة في الجزائر.

نريد من هذا الاختبار معرفة من من المتغير يسبب الآخر أو للتأكد من وجود علاقة تبادلية Feed Back ما بين التضخم والبطالة وبالاستعانة ببرنامج EViews 9 وبأخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي (02) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-4) نتائج اختبار السببية بين التضخم والبطالة في الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/26/19 Time: 14:25
Sample: 1980 2018
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause CH	37	3.81198	0.0327
CH does not Granger Cause INF		0.71704	0.4959

من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

يمكن من خلال هذا الجدول اختبار فرضيتين الصفريتين:

1- اختبار الفرضية H_0 التضخم Infلا يسبب حسب غرانجر البطالة.

من خلال القيمة الاحتمالية Prop التي تساوي0.0327=Prop الأقل من 0.5 مستوى الدلالة. نرفض هذه الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تبين أن التضخم يسبب حسب غرانجر البطالة بمعنى أن **التضخم متغير مستقل يؤثر في البطالة كمتغير تابع.**

2- اختبار الفرضية H_0 أن البطالة لا تسبب حسب غرانجر في التضخم يمكن اختبار هذه الفرضية من خلال القيمة الاحتمالية Prop المقابلة لهاته الفرضية في الجدول 0.4959 ، الأكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومنه نقبل هاته الفرضية ونرفض الفرضية البديلة بمعنى **أن البطالة ليست متغير مستقل يسبب ظاهرة التضخم في الجزائر** حسب اختبار السببية لغرانجر.

من خلال هذا الاختبار يتبين لنا أن **المتغير المستقل في الدراسة هو التضخم والمتغير التابع هو البطالة.**

الفرع الثاني: صياغة العلاقة ما بين البطالة والتضخم

يوجد عدة طرق في كشف العلاقة ما بين متغيري الدراسة من بينها التمثيل النقطي للنقاط التي احداثياتها قيم التضخم والبطالة للفترة 1980-2018 والممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5) التمثيل النقطي ما بين البطالة والتضخم

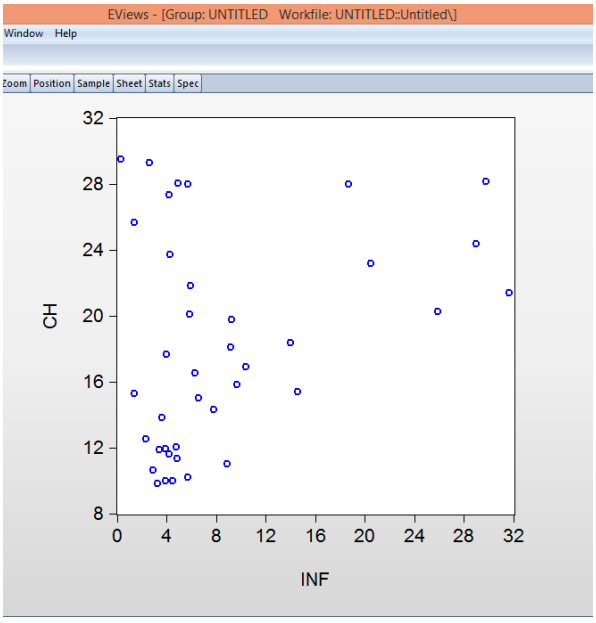

من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

يتضح لنا من خلال الشكل امكانية وجود علاقة خطية موجبة للبطالة بدلالة التضخم وهذا لظهور مجموعة من النقاط تأخذ شكل سحابة باتجاه عام متزايد مما يبين امكانية صياغة المعادلة من الشكل التالي:

$$CHt=a.INFt+b+£t \qquad (1)$$

t:هو الزمن والذي يتغير في الفترة1980 -2018.

CH:هو المتغير التابع المتمثل في البطالة.

INF:هو المتغير المستقل المتمثل في معدل التضخم.

a ، b :معاملات النموذج المراد تقديره.

£t: هو حد الخطأ ويضاف في النموذج لأن العلاقة بين البطالة والتضخم ليست علاقة خطية تامة.

ويظهر ذلك لعدة اعتبارات:

1.إهمال بعض المتغيرات الأخرى مستقلة التي تؤثر في البطالة.

2. أخطاء القياس في معدلات البطالة والتضخم.

3. إمكانية وجود خطأ في الصياغة.

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر

في هذا الجزء سنجيب عن إشكالية رئيسية للموضوع في تقدير طبيعة وقوة العلاقة ما بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر وذلك من خلال تقدير العلاقة (01) من خلال إيجاد أحسن تقدير لقيمتي المعاملات a ، bومن أحسن الطرق في ذلك طريقة المربعات الصغرى العادية المذكورة في المبحث الأول.

الفرع الأول: تقدير العلاقة الخطية للبطالة بدلالة التضخم في الجزائر

وتتمثل فيما يلي:

تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية من أحسن الطرق في تقدير النماذج الخطية من حيث أن مقدراتها هي أحسن المقدرات الغير متحيزة وتبحث هذه الطريقة على إيجاد معادلة أحسن انحدار خطي ممثلة في الشكل السابق

$$\widehat{CH}_t = \hat{a}INF_t + \hat{b} \qquad (02)$$

حيث كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2−5) نتائج تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/21/19 Time: 20:16
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.09001	1.495458	10.75925	0.0000
INF	0.258435	0.125418	2.060591	0.0468

R-squared	0.498190	Meandependent var	18.29865
Adjusted R-squared	0.082710	S.D. dependent var	6.623232
S.E. of regression	6.343418	Akaike info criterion	6.585251
Sumsquaredresid	1408.363	Schwarz criterion	6.672327
Log likelihood	-119.8271	Hannan-Quinn criter.	6.615949
F-statistic	4.246035	Durbin-Watson stat	1.842346
Prob(F-statistic)	0.046835		

من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

من خلال الجدول السابق يمكن استخراج المعادلة المقدرة للبطالة في الجزائر بدلالة التضخم من الشكل التالي:

$$\widehat{\mathrm{CH}}_t = 0.258435\ \mathrm{INF}_t + 16.09001$$

يمكن القراءة من هذه العلاقة ما يلي:

1. يمثل معامل $\hat{a}$ INF التغير المقدر في معدل البطالة عند زيادة معدل التضخم بـ 01% بمعنى عند زيادة معدل التضخم بـ 01% يزيد معدل البطالة بـ 0.2584%وهي علاقة طردية.

2. تمثل القيمة المقدرة b القيمة المقدرة لمعدل البطالة في حالة انعدام معدل التضخم أي في حالة ثبات الأسعار وهو 16.09001% الذي يقارب متوسط الدراسة في الفترة.

الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية لنموذج البطالة بدلالة التضخم.

فيما يلي نتناول بالترتيب الاختبارات الإحصائية اللازمة لتشخيص علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر.

1. اختبار المعنوية الإحصائية : من خلال قيمتي الإحصائيتين لهذا الاختبار $Prop_b=0.00$ ، $Propa=0.0468$. الأقل من المعنوية من 0.05 نقبل الفرضيتين البديلتين على التوالي:

$$0H_1 : a\neq \text{ ،}H_1: b=0$$

أي أن معاملي المعادلة المقدرة a ، b يختلفان معنويا عن الصفر عند مستوى 5% ومنه توجد دلالة إحصائية لتأثير التضخم على البطالة في الجزائر.

2. اختبار جودة التوفيق: يمكن من خلال المعامل R^2 تقدير القوة التفسيرية للنموذج حيث يتبين من الجدول أن $R^2=0.498$ بمعنى أن هاته المعادلة تفسر لنا بالتقريب 50% من التغيرات الإجمالية للبطالة في الجزائر وهذا يبين أهمية التضخم كمتغير مستقل في التأثير على البطالة في الجزائر.

3. المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج:

$H_0 : a = b = 0$
H_1 : au moine (a≠0) ou (b≠0)

من خلال هذا الاختبار نختبر المعنوية الكلية للمعادلة المقدرة للبطالة بدلالة التضخم.

لدينا القيمة الاحتمالية للاختبار Prop(F-Static)=0.0468 وهي أقل من 0.05 ومنه تقبل الفرضية H_1 أي أنه يوجد على الأقل معامل في المعادلة يختلف معنويا عن الصفر أي توجد دلالة إحصائية للنموذج المقدر ولقيمة R^2 المقدرة .

4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى: في هذا الجانب نختبر وجود واحد من أهم مشاكل النماذج الخطية وهو مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويكثر هذا المشكل في البيانات الزمنية مثل هذه الحالة ومن بين أكثر الأشكال شيوعا هو الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وهو ارتباط الخطأ في السنتي بالخطأ في السنة التي قبلها t_{-1} بالشكل التالي: $\varepsilon_t = P\varepsilon_{t-1} + \theta_t$

ومن بين أهم الاختبارات في هذا الجانب هو اختبار داربن واسطن الذي يختبر معنوية معامل الارتباط الذاتي P وفق الفرضيتين التالتين:

$H_0 : P = 0$ (لا يوجد ارتباط ذاتي)

$H_1 : P \neq 0$ (يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى)

من أجل قبول ورفض إحدى الفرضيتين نحسب إحصائية داربن واتسون DW ونقارنها بالشكل المعروف في داربن واتسون حيث كانت هذه الإحصائية من الشكل السابق: DW = 1.84 ، وتقارن هذه الإحصائية بمجالات قبول أو رفض هذا الاختبار وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6) يمثل مجالات قبول أو رفض الاختبار

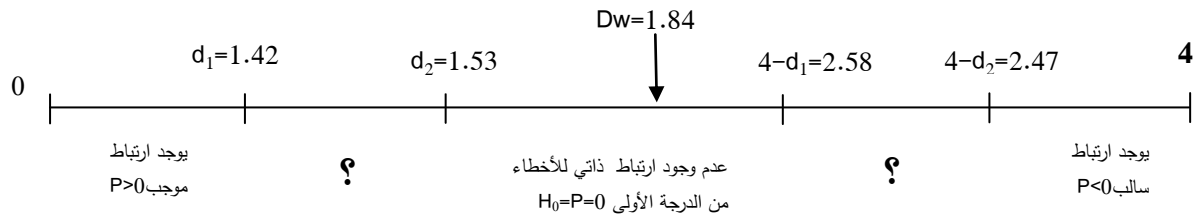

لدينا DW محصورة بين d_2 و $4-d_2$ ومنه نقبل الفرضية H_0 التي ترمي بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

5.اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء: في هذا الجانب سوف نختبر عدم تجانس الأخطاء باستخدام اختبار White الذي يقدر العلاقة التالية للبواقي:

$$e_t = B_0 + B_1 \mathrm{INF_t} + \mathrm{B_2 INF_t^2}$$

ويختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لا يوجد تجانس تباين الأخطاء Homoscedastisity

H_1 : عدم تجانس تباين الأخطاء Hetéros ce dastisity

وكانت نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول رقم (2−6) نتائج اختبار وايت

F-statistic	5.039997	Prob. F(2,34)	0.0621
Obs*R-squared	8.460976	Prob. Chi-Square(2)	0.0745
Scaledexplained SS	4.988700	Prob. Chi-Square(2)	0.0826

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/26/19 Time: 16:28
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	81.05041	16.26470	4.983209	0.0000
INF^2	0.213425	0.107997	1.976218	0.0563
INF	-8.580503	3.438967	-2.495082	0.0176

R-squared	0.228675	Meandependent var	38.06387
Adjusted R-squared	0.183303	S.D. dependent var	44.29908
S.E. of regression	40.03365	Akaike info criterion	10.29492
Sumsquaredresid	54491.56	Schwarz criterion	10.42554
Log likelihood	-187.4561	Hannan-Quinn criter.	10.34097
F-statistic	5.039997	Durbin-Watson stat	0.355654
Prob(F-statistic)	0.012107		

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال الجدول تظهر القيمة الإحصائية للاختبار وايت 0.621 ، 0.0745 ، 0.0826 الأكبر من0.05 مستوى الدلالة.

ومنه نقبل الفرضية H_0 بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

خلاصة :

كخلاصة لما قلنا من خلال الاختبارات السابقة يظهر أهمية النموذج المقدر بتفسير علاقة التضخم للبطالة في الجزائر المبينة في المعادلة السابقة من خلال جميع النقاط الإحصائية التي تبين قوته في تفسير العلاقة وهذا ما يظهر من خلال شبه التطابق ما بين القيم الحقيقية للبطالة Actuel والقيم المقدرة بواسطة المعادلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-7) القيم المقدرة للبطالة بواسطة المعادلة

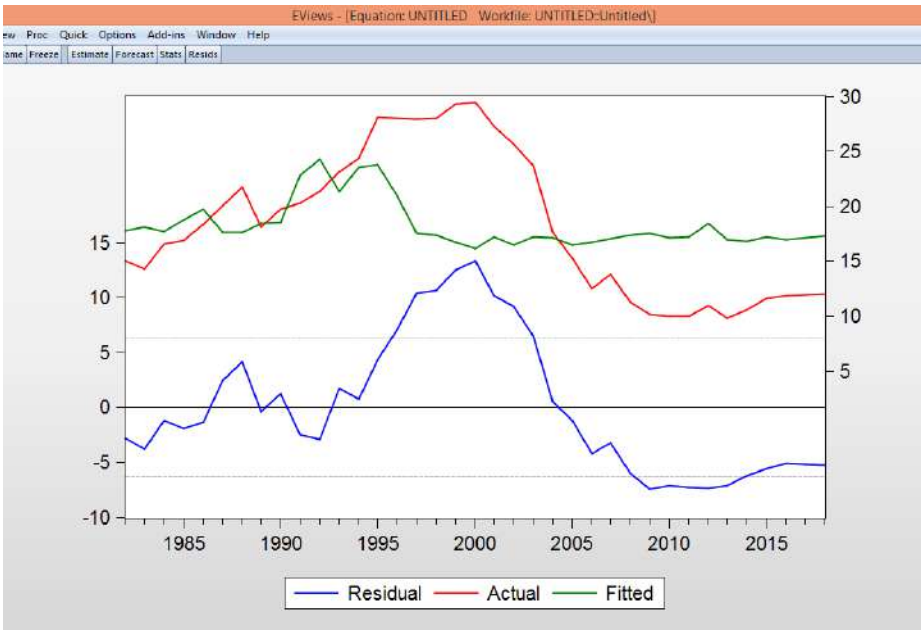

المصدر: من اعداد الطالب

هذا التطابق يوضح أهمية المعادلة المقدرة للبطالة بواسطة التضخم ويظهر كذلك من خلال مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرين التي توضح قيمة معامل الارتباط لبيرسون r لمتغيري الدراسة.

إشارةr السالبة أو الموجبة توضح طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية على التوالي للمتغيرين وقيمته تبين قوة العلاقة الخطية.

الجدول رقم (2-7) مصفوفة الارتباط بين البطالة والتضخم.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/21/19 Time: 20:25
Sample: 1982 2018
Included observations: 37

Correlation Probability	INF	CH
INF	1.000000 -----	
CH	0.328923 0.0468	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط 0.46% يتبين وجود دلالة الارتباط الخطي الموجب (الطردي) للبطالة والتضخم والذي يظهر في معامل الارتباط بنسبة 32% .

خلاصة الفصل:

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، ولبيان ما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب إجراء اختبارات، كاختبار منهجية جرانجر للسببية ونماذج الانحدار الخطي واختبار المعنوية واختبار التوفيق واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى واختبار عدم تجانس التباين، وذلك للتحقق على وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وبالتالي عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة المعنية.

الخاتمة:

الخاتمة:

يعود تناولنا هذا الموضوع إلى أهمية البحث فيه كونه يتناول مشكلة البطالة التي تعتبر من أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفاقم مشكلة التضخم التي تعتبر ظاهرة معقدة ومركبة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها البطالة والتضخم محور اهتمام الجزائر التي تسعى جاهدة إلى لإيجاد الحلول الملائمة للتقليل من هاتين المشكلتين، هذا ما أدى بنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين في الفترة الممتدة من (1980-2018).

كثيرة هي النظريات والدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين الظاهرتين، مما ولد اختلافات كثيرة بين القائمين بهذه الأعمال، فمنهم من وجد أنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، ومنهم من وجد أنه علاقة عكسية (تحليل فيلبس)، ومنهم من وجد العلاقة العكسية ما هي إلا ظاهرة في المدى القصير.

أما فيما يخص دراستنا ونفيا للفرضية المطروحة سابقا وجدنا أنه لا توجد علاقة بين الظاهرتين خلال الفترة (1980-2018)، وهي التي تخضع لنفس التفكير الكلاسيكي والكنزي، اللذان وجدا أن لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة. أي أنه لا توجد علاقة تبادلية أو استرجاعية ولا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم وهو ما يعاكس الفرضيات.

وفي ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- حرص الدولة على إبقاء كل من البطالة والتضخم ضمن معدلات منخفضة.

- ترشيد السياسات في التعامل مع البطالة والتضخم، من قبل الأطراف المعنية من متخذي القرار، وذلك من خلال قيام طرف بمحاربة التضخم من جهة وآخر بمحاربة البطالة من جهة أخرى، مع أن الانتصار على أي من هاتين الآفتين يكون على حساب الأخرى، وتتفاقم المشكلة في غياب التنسيق الزمني والكمي والنوعي بين هذه الأطراف.

آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث، بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، نقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- استخدام نماذج بانل في قياس العلاقة بين التضخم والبطالة في دول المغرب العربي في فترة معينة.

- تقييم ظاهرة التضخم في فترة بعد العشرية السوداء.

- اقتراح نموذج عام للمسار التنموي الذي يضمن التحكم في معدلات البطالة والتضخم في آن واحد في الاقتصاد الجزائري.

- هل يكفي التحكم في معدلات البطالة للحكم على سلامة الأداء الاقتصادي الجزائري؟.

الـــفـــهـــــرس

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفاهيم نظرية في التضخم والبطالة 3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم. 3

الفرع الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه 3

الفرع الثاني: أنواع التضخم وآثاره 4

الفرع الثالث: أساليب معالجة التضخم 6

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة. 9

الفرع الأول: تعريف البطالة 9

الفرع الثاني: أنواع وأثار البطالة 11

الفرع الثالث:أسباب البطالة وأساليب علاجها 14

المطلب الثالث: نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة 16

الفرع الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة 16

الفرع الثاني: منحى فيلبس 19

الفرع الثالث: منتقدي منحنى فيلبس 22

المبحث الثاني: دراسات سابقة في الموضوع. 25

المطلب الأول: دراسات سابقة 25

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة 28

خلاصة الفصل: 29

الفصل الثاني: البطالة والتضخم في الجزائر 30
تمهيد: 31
المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة 32
المطلب الأول: مجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة 32
الفرع الأول: مجتمع الدراسة 32
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة 33
المطلب الثاني: الأدوات الكمية والتحليلية المستخدمة في الدراسة 40
الفرع الأول: اختبار السببية لجرانجر 40
الفرع الثاني: نماذج الانحدار الخطي 43
الفرع الثالث: الاختبارات الإحصائية 45
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 47
المطلب الأول: نمذجة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر الفترة 1980-2018. .. 47
الفرع الأول: اختبار السببية لغرانجر ما بين التضخم والبطالة في الجزائر. 47
الفرع الثاني: صياغة العلاقة ما بين البطالة والتضخم 48
المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر 49
الفرع الأول: تقدير العلاقة الخطية للبطالة بدلالة التضخم في الجزائر 49
الفرع الثاني: الاختبارات الإحصائية لنموذج البطالة بدلالة التضخم. 51
خلاصة الفصل: 56
الخاتمة العامة: 57
المراجع

المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
2. محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
3. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005.
4. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2009.
5. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. محمد عبد العالي أحمد رمزي، العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 20013.
7. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005.
8. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
9. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
10. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيف، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.
11. برينية واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1، 1989.
12. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
13. حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 3، 2005.
14. طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.
15. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل – التجربة الجزائرية–، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

16. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
17. حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط 3، 1999.
18. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997.
19. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
20. حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2000.
21. أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2014.
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997.
23. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
24. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.
25. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997.
26. أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب– دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد– الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
27. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
28. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.
29. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.
30. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004.
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.

32. محمد شيخي، "طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

الرسائل و الأطروحات :

33. سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

34. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005): دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

35. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

36. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

37. شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2011-2012).

38. سعيد هتهات، بعنوان: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ورقلة، 2006.

39. دراسة: يحيات مليكة، (2007)، بعنوان: "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)" .

40. حمادي خديجة، "علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية"، (2008-2009).

41. لعراف فايزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر (2003-2011)" جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

42. دراسة علي الحسن محمد زروق، "دراسة تطبيقية لمنحنى فيلبس في السودان للفترة (1984-2000)"، 2014.
43. دراسة هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، "دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)"، 2014.

الملتقيات والمؤتمرات:

44. حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 31 ماي –2 جوان 2003.

المجلات و الأبحاث :

45. دراسة قنوني حبيب، بن عدة محمد، ريغي مليكة، (2014) بعنوان: البطالة والتضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين "1990–2013" .
46. يحي بوشتة، لخضر عدولة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

Les ouvrages:

1. Régis Bourbonnais Michel Terraza, Analyse des servie temporelles en économie, 1ere édition Presse Universitaires de France; 1998;
2. Guy Melard, "Methodes de Previsiona court TERME", Edition Ellipses, Bruxelles, Belgique, 1990.
3. MechelDevoluy: Theoriesmacroeconomiques, Paris, ARM and Colin, 2eme édition, 1998.
4. Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, Principes de l'économie, 2éme édition, De Boeck, Paris, 2011.
5. Gregory N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3eme édition, Paris, 2006.
6. Régis bourbonnais, " exercices pédagogiques d'économétrie" ,2éme édition, économica, paris, 2012.

Rapports /Forums :

1. Anthony M.Santomero, John JohnJ.Seater, The inflation-unemployment trade-off: a critique of the literature , journal of economicliterature, Vol 16, N 2, 1978.
2. Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol 1, n 1, 2013.
3. Marc labonte, Inflation, congessional research service, Wachingation, USA, 2010.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

1. موقع بيانات صندوق النقد الدولي www.imf.org .
2. موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

الملخص

إن دراستنا لموضوع بحثنا والذي يدور مضمونه في دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم والذي كان على أساس إشكالية عامة هي: ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر؟

فالبطالة والتضخم أضحيا من أخطر المشاكل التي تواجه العالم عامة، والدول النامية خاصة ومنها الجزائر، وهذا لتعدد أنواعها وأسبابها. ووفقا لمنحنى فيلبس الذي يبني العلاقة بين البطالة والتضخم والذي كان منطلقا لنا في دراستنا التي اقتضت تحليلا شاملا للبطالة والتضخم في الجزائر. كما رأينا أن الدولة وفي إطار مخططاتها للقضاء على البطالة والتضخم، وضعت عدة برامج في هذا المجال، لكنها كانت غير كافية أمام التفاقم المحتوم لهذه الظاهرتين بالإضافة لكونها ذات فعالية محدودة من حيث الزمان والمكان وبالرغم من قدراتها البشرية والمادية والمالية المعتبرة لتحقيق هدفها وهو القضاء على الظاهرتين لكن لم تحد منهما.

ومن هنا تأتي إجابتنا على التساؤل المطروح علاقة البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري فهي مضطربة بين علاقة طردية وعكسية نسبيا خلال الفترة المدروسة (1980-2018).

الكلمات المفتاحية : التضخم ؛ البطالة ؛ منحنى فيلبس ؛ الجزائر.

Summary

This study is aiming at shedding light on the relationship between unemployment and inflation through identifying the nature of the links between unemployment and inflation in Algérie.

Because of the various forms and the different causes they have, unemployment and inflation are among the most serious problems facing the world in general, and the developing countries, especially Algeria. In light of the new developments and changes that have recently taken place. According to the Phelps curve, which shows the relationship between unemployment and inflation, and which was the starting point for our study requiring a comprehensive analysis of unemployment and inflation in Algeria, In the framework of its plans to stop unemployment and inflation, the State has made several programs, which keep unable to fulfill the role being assumed to and ineffective in terms of time and space, despite all the considerable human, material and financial means to achieve the goals above stated .

The study concluded the analysis with an attempt to answer the main question about the links of unemployment and inflation in the Algerian economy; it states that it was unstable between being sometimes directly or inversely related during the period in question (1980-2018)

Keywords: inflation; unemployment; Phelps curve; Algeria.